

الموقف المصري: الخطابات والممارسات

أحمد أبو المجد

ولم يكن رصد وتحليل الموقف المصري بالأمر الهين، فعلى مستوى الرصد كان هناك المئات بل الآلاف من الخطابات والتصريحات والمواقف والممارسات التي تم رصدها والصادرة عن المؤسسات الرسمية: مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية وبعض الوزارات المعنية ومجلسي الشعب والشورى، إلى جانب الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، والحركات والتيارات السياسية المختلفة، والتنظيمات والتحركات الشعبية. وصعوبة الرصد والتحليل لا تكمن في الكم فقط، بل وفي الكيف أيضاً، فقد كانت الرؤية الإعلامية لتلك الخطابات والتصريحات والمواقف والممارسات تقع أحياناً على طرفي نقيض، ليس على مستوى الرؤية والتحليل فقط، بل على مستوى العرض والتقديم أيضاً. ولذلك بدا لي في بعض الأحيان أن هناك حدثين مختلفين تمر بهما الأمة في ذات اللحظة التاريخية.

لذا سعى الباحث إلى الاعتماد على التصنيف قدر الإمكان لكل المادة المتوافرة عن تلك الفترة، وقد بدأ الرصد منذ اليوم الأول للحرب على غزة (٢٧-١٢-٢٠٠٨) وحتى نهاية شهر فبراير ٢٠٠٩. وبطبيعة الحال فإن الثلاثة أسابيع الأولى - وحتى إعلان وقف إطلاق النار أحادي الجانب من جانب إسرائيل - كانت هي الأكثر كثافة على جميع المستويات، ولكن هذا لم يمنع من تتبع ما تلى ذلك من أحداث وقضايا مهمة.

وعلى غرار تقسيم الدول العربية الذي انتشر استخدامه أثناء وبعد الحرب على غزة إلى دول الاعتدال ودول الممانعة، يمكن أيضاً القول إنه داخل مصر انقسم الموقف من الحرب على غزة فيما بين تيار الاعتدال وتيار الممانعة. الأول يمثله

لقد عمقت الحرب الأخيرة على غزة من آلام الأمة وأضعفت من آمالها في أن تثبت لنفسها -على الأقل - ولغيرها أنه مازال لديها قلب ينبض وعقل يفكر ويد تعمل لحاضر ومستقبل هذه الأمة وشعوبها. لقد أثبتت هذه الحرب قدرة فائقة على التسبب في الاختلاف بين دول الأمة وتياراتها، فقسمت المقسم وجزأت المجزأ أصلاً. لقد ظهر هذا الاختلاف في الرؤى وفي الاستراتيجيات، في المصالح وفي الأهداف، في الأقوال وفي الأفعال، ظهر هذا بين الدول، وبين المؤسسات داخل الدولة الواحدة، بل وبين أفرادها أيضاً. كل هذا الاختلاف كان حول الشيء الوحيد الذي كنا نجتمع ونتوافق حوله، وهو التأييد والدعم الكامل للقضية الفلسطينية. لقد بدا للمتتبع لسير الأحداث -قبل وخلال وبعد الحرب على غزة- أن السؤال المطروح على الساحة الآن ليس هو سؤال المفاضلة بين خيار السلام أو التسوية وبين خيار الجهاد أو المقاومة. بل أصبح السؤال هو: كيف نستبعد خيار المقاومة؟ ومن المؤكد أن ما حدث ليس وليد اللحظة وإنما له إرهاباته منذ فترة، ولكنه لم يظهر بهذا الوضوح من قبل، فلم نصل إلى هذا الحد من التشرذم، ولم نصل إلى هذا الوضع من التنافس للعب الأدوار ولو على حساب القضية الأساسية من قبل، وكذلك لم نفقد القدرة على الفعل أو حتى على رد الفعل بهذه الدرجة من قبل. ولم تكن مصر بعيدة عن ذلك كله، بل مصر هي في قلب الحدث، بتاريخها وبجغرافيتها، بماضيها وبحاضرها، بدورها وبمكانياتها، بما قامت به وبما يجب أن تقوم به تجاه هذه القضية المحورية في حياة الأمة كلها.



كل هذا الاختلاف كان حول الشيء الوحيد الذي كنا نجتمع ونتوافق حوله، وهو التأييد والدعم الكامل للقضية الفلسطينية

- وإذا كانت الإجابة بلا، فهل كانت فقط تعلم بنية إسرائيل شن الحرب على غزة؟

- وإذا كانت تعلم، فهل كان هذا خافيًا على الآخرين؟ وهل تستطيع مصر -أو أي دولة أخرى في المنطقة- أن تثني إسرائيل عما تريد القيام به؟

- هل كان بيد مصر من أوراق ما يمكنها من إيقاف الحرب على غزة ولكنها لم تستخدمها؟ أم أن مصر تحركت وفق خطوات محسوبة -مدركة أبعاد الموقف الإقليمي والدولي- بما يخدم مصالح الفلسطينيين وكذا المصالح المصرية؟

- هل الهجوم على مصر له ما يبرره؟ أم أنه مجرد مزايادات على الدور المصري، ومحاولات لإحراجها وتقليص دورها في المنطقة لصالح دول أخرى؟

١- رئيس الجمهورية:

ألقى الرئيس محمد حسني مبارك عدة خطابات تناولت الحرب الإسرائيلية على غزة والموقف المصري منها: الخطاب الأول بتاريخ ٢٠-١٢-٢٠٠٨ وكان بمناسبة حلول العام الهجري والميلادي، والثاني بتاريخ ١٧-١-٢٠٠٩ والذي دعا فيه للوقف الفوري لإطلاق النار، وكان ذلك عشية الاجتماع الأمني المصغر للحكومة الإسرائيلية، والذي تم التصريح عقبه بأن قرارًا أحادي الجانب لوقف إطلاق النار سيتم اتخاذه فيه، والخطاب الثالث أمام القمة الاقتصادية بالكويت بتاريخ ١٩-١-٢٠٠٩، ثم الخطاب الرابع بمناسبة عيد الشرطة في ٤-٢-٢٠٠٩، وأخيرًا خطاب أمام مؤتمر المانحين بشرم الشيخ بتاريخ ٢-٣-٢٠٠٩. هذا بالإضافة إلى عدد من الكلمات والتصريحات خلال المؤتمرات الصحفية واللقاءات الإعلامية، أهمها كلمة الرئيس في المؤتمر الصحفي مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بشرم الشيخ والذي تم خلاله إعلان المبادرة المصرية في ٦-١-٢٠٠٩، وكلمة الرئيس بمستهل المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس التركي عبد الله جول في ١١-٢-٢٠٠٩.

ويرصد وتحليل هذه الخطابات نستطيع القول إنه تم التركيز على ثلاث قضايا أساسية أكثر من غيرها، وهي:

١- تأكيد الدور التاريخي لمصر في دعم القضية الفلسطينية: لقد أكد الرئيس مبارك في كل خطابه هذا الدور مذكرًا بما قدمته مصر للقضية الفلسطينية طوال الفترة الماضية. وربما

النظام الرسمي بمؤسساته وأجهزته المختلفة، ومعه الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وكذا الإعلام الرسمي وما يمثله من صحف قومية ومحطات تليفزيونية أرضية وفضائية، ومعه قطاع ليس بالكبير من النخب والمؤسسات غير الرسمية وأفراد يتبنون وجهة النظر الرسمية. أما التيار الثاني فتمثله المعارضة البرلمانية وجانب كبير من الأحزاب، وحركة الإخوان المسلمين، والقطاع الأكبر من الحركات والتيارات السياسية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام المستقل والمعارض، ومعظم الشعب المصري. وقد اختلف التياران على مستوى الخطابات وعلى مستوى الممارسات، حول القيم والمواقف، وحول الإستراتيجيات والأدوات.. ربما لم يجمعهم إلا إدانة الحرب ووحشية الآلة العسكرية الإسرائيلية، والتعاطف على المستوى الإنساني مع شعب غزة المقهور.

ولذلك عند رصد وتحليل الموقف المصري من الحرب على غزة سيتم ذلك على محورين، الأول هو الموقف الرسمي الذي يمثله رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية ومجلسا الشعب والشورى، وكذلك الحزب الوطني الديمقراطي؛ لأنه في الواقع لا انفصال بينه وبين مؤسسات الحكم، ومما يؤكد ذلك شيوع مصطلح حزب الدولة أو دولة الحزب في الفترة الأخيرة، كما سيضمحل هذا المحور موقف الإعلام الرسمي (الصحف القومية والمحطات التليفزيونية المصرية المملوكة للدولة سواء الأرضية منها أو الفضائية): لأنه هو المعبر عن توجهات النظام إن لم يكن أداة في يده. أما المحور الثاني فهو الموقف غير الرسمي فسيشمل أحزاب المعارضة والإخوان المسلمين وبعض التيارات والحركات السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية والموقف الشعبي.

أولاً: الموقف الرسمي المصري من الحرب على غزة:

منذ حوالي ثلاثين سنة -وبالتحديد منذ توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل- لم نشهد مثل هذا الهجوم على مصر وعلى قيادتها وعلى نظامها، ولم نسمع مثل تلك التهم من تواطؤ وعمالة وخيانة، مما بدا معه أحيانًا وكأن الحرب الدائرة هي بين مصر وحركة حماس، مما جعل الموقف الرسمي المصري في معظم الوقت يظهر في موقف المدافع عن نفسه والمهاجم لمن يتهمونه بهذه الاتهامات. لذلك يبدو منطقيًا أن نطرح بعض الأسئلة وأن نحاول الإجابة عنها من خلال رصد وتحليل الخطابات الصادرة عن النظام الرسمي في مصر وممارساته، وتلك الصادرة أيضًا عن التيار المؤيد له داخل مصر، تلك الأسئلة من قبيل:

- هل تفاهم النظام المصري بشكل ما مع إسرائيل بشأن الحرب على غزة؟

- إذا كانت الإجابة بنعم، فما مصلحة مصر من ذلك؟

المساعدات المصرية للقطاع: «وتعلمون ما بذلته مصر من جهود تتواصل إلى اليوم لإدخال المساعدات المصرية والعربية والدولية.. ولاحقاً الوضع الإنساني المتدهور لأهالي القطاع»^(١٢). وعن جهود إعادة الإعمار يقول الرئيس مبارك: «فضلاً عن ذلك فسوف تدعو مصر إلى مؤتمر عالمي للدول والمؤسسات الدولية المانحة من أجل حشد الموارد اللازمة لإعادة إعمار غزة»^(١٣).

٣- مهاجمة من وصفوا بالمزايدين على الدور المصري: لقد رأى النظام المصري في خطابات وتصريحات ما عُرف بدول الممانعة، سوريا وقطر وإيران ومعهم حزب الله وحركة حماس، الكثير من المزايدات على الدور المصري، ولذلك كانت مهاجمة تلك الأطراف بعداً حاضراً بقوة في خطابات الرئيس مبارك منذ خطابه الأول: «... وما تشهده المنطقة العربية من مزايدات ومحاور ومحاولات للعب الأدوار وبسط النفوذ»^(١٤). فيؤكد تركيزهم على الأقوال دون الأفعال: «رأينا أن التحرك العملي هو الأكثر جدوى.. بعيداً عن الخطب الرنانة والشعارات الفارغة، واجتماعات تكتفي ببيانات الإدانة والمزايدة»^(١٥). ويتساءل عما قدموه للقضية الفلسطينية: «ماذا فعل الممانعون لشعب فلسطين وقضيته؟ وماذا فعلوا لتحرير الأراضي العربية الراضحة تحت الاحتلال»^(١٦)، وكذلك في موضع آخر يقول الرئيس مبارك: «وستظل مصر أكبر بكثير ممن يحاولون النيل منها.. دون أن يقدموا شيئاً مفيداً للشعب الفلسطيني وقضيته»^(١٧). ويتهمهم بالتجارة بالقضية الفلسطينية: «من المؤسف أن نسمح باستغلال مأساة غزة لاختراق عالمتنا العربي بقوى من خارجه تتطلع للهيمنة وبسط النفوذ وتتاجر بأرواح الفلسطينيين ودمائهم»^(١٨).

إلى جانب تلك القضايا الثلاث التي تم التركيز عليها في خطابات الرئيس مبارك وتصريحاته، هناك قضايا أخرى تم التطرق إليها ولكن ليس بالقدر نفسه:

التحذير المصري المستمر من خطورة الانقسام الفلسطيني، والدعوة للشمول الفلسطيني ونبذ الخلافات، وأن هذا الانقسام هو السبب فيما آلت إليه الأمور الآن: «لقد حذرناكم مراراً من أن رفض التهديد سيدفع إسرائيل للعدوان على غزة»^(١٩).

وكذلك الدعوة المتكررة لوقف العدوان وتحميل قادة إسرائيل المسؤولية عن زهق أرواح الأبرياء: «نقول لإسرائيل إن اعتداءاتها مرفوضة ومدانة ولا بد أن تتوقف على الفور.. ونقول لهم: إن أيديكم المملوطة بالدماء تؤجج مشاعر غضب عارم وتبديد الأمل في السلام»^(٢٠)، وكذلك يقول: «إن مصر ترفض العدوان الإسرائيلي المستمر على غزة، وتطالب بوقفه على الفور ودون إبطاء»^(٢١).

لم يظهر ذلك بقوة في خطابه الأول؛ حيث اكتفى الرئيس بالإشارة إلى ذلك في جملة قصيرة موجهة لمن يشككون بالدور المصري: «إن مواقفنا الداعمة للقضية الفلسطينية لا تقبل التشكيك والمهاترات»^(١). ولكن يزداد تأكيده هذه النقطة في الخطابات التالية، وتحديداً يركز الرئيس على الاستمرار في دعم القضية طيلة ستين عاماً فيقول: «إن مصر التي فتحت باب السلام في الشرق الأوسط ورعت القضية الفلسطينية عبر ستين عاماً»^(٢)، وفي مناسبة أخرى يقول: «مصر رعت القضية الفلسطينية عبر ستين عاماً بمسؤولية وأمانة»^(٣). ويقرن ذلك بالتضحيات التي قدمتها مصر فيقول: «نحن لا نتأخر عن القضية الفلسطينية؛ لأننا نحمل لواءها منذ سنة ١٩٤٨.. فمصر تحملت حوالي ١٢٠ ألف شهيد وخاضت الحروب وأنفقت الملايين من أجل القضية الفلسطينية»^(٤)، ويقول كذلك: «فلسطين في قلب شعب مصر وضميره وجدانه.. قدم لها الكثير.. وضحي من أجلها بالكثير من أرواح شهدائه ودماء أبنائه وقوت يومه.. ولولا ما خضناه من حروب متتالية منذ عام ١٩٤٨ لكان بلدنا وشعبنا اليوم أفضل حالا بكثير»^(٥). ويزيد على ذلك بالحديث مطولاً عما قدمته مصر للقضية الفلسطينية بدءاً من عام ١٩٤٨ ومروراً بدعم منظمة التحرير الفلسطينية، ودعم الانتفاضتين الأولى والثانية...^(٦).

٢- إبراز الجهود والتحركات المصرية خلال الأزمة: تعرض الرئيس مبارك في كل خطابه وتصريحاته للجهود التي بذلتها مصر من أجل غزة، قبل وأثناء وبعد الحرب، سواء جهود وقف إطلاق النار وطرح المبادرة المصرية، وفتح معبر رفح للحالات الإنسانية، وإمداد القطاع بالمساعدات والأغذية والدواء، وجهود تثبيت وقف إطلاق النار، وإعادة الإعمار.

فمن الجهود المصرية قبل الحرب يقول الرئيس مبارك: «لقد بذلت مصر جهوداً مضمينة على مدى الستة أشهر الماضية لتثبيت التهدئة في غزة وسعت -دون كلل- لتمد يدها ولتحقيق الوفاق الوطني الفلسطيني.. كما تتابعت قوافل المساعدات المصرية..»^(٧). ويتكرر الحديث في أكثر من مناسبة عن الجهود المصرية لوقف العدوان فيقول الرئيس مبارك: «ونمضي في تحرك يسعى لوقف العدوان فوراً دون قيد أو شرط»^(٨)، كذلك يقول: «بذلت مصر جهوداً مضمينة ولاتزال لوقف العدوان واحتواء تداعياته الإنسانية على الأهل في غزة»^(٩). وعن المبادرة المصرية يقول الرئيس مبارك: «طرحنا المبادرة الوحيدة للخروج من الأزمة»^(١٠). وحول معبر رفح أكد الرئيس في أكثر من مناسبة أن المعبر مفتوح للحالات الإنسانية: «نحن نفتح المعبر للحالات الإنسانية»^(١١). وكذلك أكد الرئيس أكثر من مرة تدفق

الأمر يبدأ منذ المؤتمر الصحفي المشترك لوزير الخارجية المصري مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني في القاهرة قبل الحرب بيومين، فقد توعدت ليفني حماس في هذا المؤتمر مطلقاً عبارتها الشهيرة «كفى.. كفى»، وكان الوزير المصري إلى جوارها ولم يرد على ما قالته. الموقف الثاني الذي أثار علامات استفهام حول أداء رأس الدبلوماسية المصرية هو أول تصريح له بعد بدء الحرب: «مصر أطلقت تحذيرات ومن لم يفهم التحذيرات فليتحمل مسؤولية ما حدث له»، وذلك في إشارة إلى عدم موافقة حركة حماس على تجديد التهدئة مع إسرائيل -التي استمرت ستة أشهر وانتهت قبل بدء الحرب بعشرة أيام واستمر خلالها حصار غزة وغلق المابغ- وأن الرؤية المصرية كانت تشير إلى أن عدم تجديد التهدئة مع استمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني سوف يقودان إلى هذه المواجهة.

ومن النماذج الأخرى لمثل تلك التصريحات المثيرة للجدل التصريح الذي صدر على لسان السفير حسام زكي -المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية- يقول فيه «إن الرؤية المصرية تقوم على أساس الوقف المتبادل للأعمال العدائية والعسكرية بين الجانبين، وبما يمكن من التوصل إلى وقف إطلاق النار»، ونلاحظ هنا أمرين، الأول هو استخدام مصطلح (الأعمال العدائية) بدلا من (الحرب) أو على الأقل (العدوان)، مما يقلل كثيراً من طبيعة وقسوة ما حدث في غزة. والثاني هو استخدام تعبير (الوقف المتبادل.. بين الجانبين) وهو ما يساوي فيه بين طرفي الحرب، وهو ما يخالف حقيقة الأمور، فهناك طرف معتدٍ وطرف معتدى عليه، طرف يُفترط في استخدام أحدث أنواع الأسلحة -ومنهما المحرم دولياً- وطرف يدافع عن أرضه بأسلحة بدائية.

أما أهم ما تناولته تصريحات وزير الخارجية المصري فكان:

بالإضافة إلى بيانات الشجب والإدانة للعدوان الإسرائيلي على غزة، ركزت تصريحات وزير الخارجية المصري على ثلاث قضايا:

- نفي الاتهامات الموجهة إلى النظام المصري: فقد صدر عن وزير الخارجية تصريحان مهمان في بداية الأزمة يرد بهما على اتهام مصر بالتواطؤ مع إسرائيل لضرب غزة، ففي الأول ينفي علم مصر بموعد الحرب، وفي الثاني ينفي ما قاله بعض قادة حماس من أن مصر قد أبلغتهم بعدم وجود نية إسرائيلية لضرب غزة. كما نفى بعد ذلك حصول الحكومة الإسرائيلية على موافقة خطية من مصر بمنع تهريب الأسلحة للقطاع. وكذلك نفى المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن الرئيس مبارك قال لوزراء الترويكا الأوروبية إنه لا ينبغي السماح لحماس بكسب الحرب.

والملاحظ أن الرئيس لم يتطرق إلى قضية المقاومة سوى مرة واحدة «إن الحق في المقاومة حق ثابت ومشروع، ولكن المقاومة تبقى مسئولة أمام شعوبها تحكم لها أو عليها بقدر ما تحقق من مكاسب لقضاياها، أو ما تجلبه من خراب ودمار وإهدار لأرواح الشهداء»^(٢٢)، وكما يتضح فإن حق المقاومة الذي يؤيده الرئيس مبارك تختلف فيه قيم المكسب والخسارة عما هي عليه بالنسبة لحركة حماس التي أبدت استعدادها للصمود والمقاومة حتى آخر مقاوم فيها.

ب- مجلس الوزراء:

عقد مجلس الوزراء ثلاثة اجتماعات خلال فترة الحرب على غزة وحتى إعلان وقف إطلاق النار أحادي الجانب من إسرائيل. انعقد الاجتماع الأول بتاريخ ٢٩-١٢-٢٠٠٨، والثاني بتاريخ ١-٣-٢٠٠٩، والثالث بتاريخ ١٤-١-٢٠٠٩. وركزت تلك الاجتماعات والبيانات الصادرة عنها على عدد من القضايا^(٢٣):

- إدانة (العملية العسكرية) الإسرائيلية في قطاع غزة والمطالبة بإيقافها فوراً.

- تأكيد الدور التاريخي لمصر في دعم القضية الفلسطينية.

- تأكيد أن معبر رفح مفتوح للحالات الإنسانية، والاستمرار في دعم غزة بالمساعدات الإنسانية والغذائية والدوائية.

ج- وزارة الخارجية:

نالت الخارجية المصرية القسط الأكبر من الهجوم والانتهاج بالفشل في إدارة أزمة غزة وبالذات ذلك الهجوم الموجه من الداخل، فعلى الرغم من أن معظم النقد الموجه من الخارج كان يستهدف النظام المصري في عومه، إلا أن النقد الداخلي كان منصباً على أداء وزير الخارجية أحمد أبو الغيط.

ومن المعلوم أن وزير الخارجية في مصر ليس هو متخذ القرار فيها، فقرار السياسة الخارجية المصرية بيد مؤسسة الرئاسة، ولذلك كان هناك اتجاه يعفي وزير الخارجية المصري من اتهامه بالفشل في إدارة أزمة غزة. ولكن في المقابل يمكن القول إنه مادام هذا هو حال السياسة الخارجية المصرية على الدوام، فلماذا لم نشاهد مثل هذا الهجوم العنيف على وزير خارجية مصري من قبل؟

من المؤكد أن أداء الدبلوماسية المصرية كان باهتاً ولم يرق إلى مستوى الحدث، فبصرف النظر عن المواقف التي يتخذها النظام، فإنه من المفترض أن يأتي دور الدبلوماسية لعرض الموقف على الرأي العام بشكل يهدئ الشعوب لا أن يثيرها، وهو ما لم يفعله السيد/ أحمد أبو الغيط، بل على العكس كانت تصريحاته -وبالأخص خلال الأيام الأولى- مثار نقد الكثيرين، ولم ترق في كثير من الأحيان إلى مستوى الدور الذي يليق بمكانة مصر.

الرئيس مبارك: إن الحق في المقاومة حق ثابت ومشروع ولكن المقاومة تبقى مسئولة أمام شعوبها تحكم لها أو عليها بقدر ما تحقق من مكاسب لقضاياها، أو ما تجلبه من خراب ودمار وإهدار لأرواح الشهداء

تمت الإشارة فيه إلى إمكانية الاعتماد على المبادرة المصرية كآلية لتنفيذه.

د- مجلسا الشعب والشورى:

لم تختلف لغة البيانات والتصريحات الصادرة عن مجلسي الشعب والشورى المصريين كثيراً، بل إنها تطابقت في الكثير من الأحيان، وربما هذا مفهوم لوجود الأغلبية البرلمانية للحزب الوطني الديمقراطي في المجلسين. ولذلك بالإضافة إلى بيانات وتصريحات الشجب والإدانة المستمرة لإسرائيل وتحميلها مسؤولية قتل الأبرياء ووصف عدوانها بالهمجي والوحشي، نجد أن ما صدر عن المجلسين، وما صدر داخلهما من بيانات للحكومة على لسان وزير الشؤون القانونية والمجالس البرلمانية السيد مفيد شهاب، ركز بشكل أساسي على قضيتين:

١- توجيه الانتقادات للمزيدين على الدور المصري:

على المنوال نفسه استمر الهجوم على المزيدين على الدور المصري، مع التركيز على أنهم لم يقدموا شيئاً للقضية الفلسطينية في مقابل ما قدمته مصر للقضية «إن الافتراء على مصر يُضعف الدور العربي والمصري لمصلحة قوى خارجية تزايد على الدور المصري ولم يقدموا للقضية شيئاً يذكر» (بيان لمجلس الشعب صدر في ١١-٢٠٠٩) (٣٤)، «مصر قدمت من أجل القضية الفلسطينية ما لم يقدمه أحد من تضحيات وتحملت الكثير من العناء والمصاعب والمزيدات ممن لم يقدموا شيئاً لشعب فلسطين وقضيتها ولا يستطيعون» (تصريح للسيد صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى في ١٨-١-٢٠٠٩) (٣٥)، «لا يمكن لأي شخص أن يستطيع المقارنة بين ما قدمته مصر للقضية الفلسطينية وبين ما قدمته أي جهة أو دولة أخرى للقضية» (٣٦) (صدر عن السيد مفيد شهاب في اجتماع اللجنة المشتركة من لجان العلاقات الخارجية والشؤون العربية والدفاع والأمن القومي بمجلس الشعب في ١٠-١-٢٠٠٩). وكان أكثر البيانات وضوحاً وتحديداً في هذا الأمر البيان الصادر عن مجلس الشورى في ١-٢-٢٠٠٩، والذي تم التشديد فيه على رفض المجلس للمواقف الإيرانية الرامية إلى تعزيز الانقسام الفلسطيني والإساءة إلى الجهود المصرية

- الهجوم على تيار الممانعة ولكن هذه المرة كان بالإشارة إلى كيانات بعينها، فبدلاً بحزب الله وزعيمه حسن نصر الله -الذي نال القسط الأكبر من هجوم أبو الغيط- الذي اتهمه وزير الخارجية بأنه يشيع الفوضى ويعمل لمصالح آخرين «أنت ترغب في الفوضى في هذا الإقليم، خدمة لمصالح ليست في مصلحة أهل الإقليم» (٣٤)، كما اتهمه بأنه يستدرج مصر لحرب «نصر الله يريد استدراج مصر لصراع مسلح مع إسرائيل» (٣٥)، وهو الاتهام نفسه الذي وجهه لإيران، كما اتهم أبو الغيط إيران بأنها تسعى لتطويع الدبلوماسية المصرية لخدمة توجهاتها وأهدافها ومصالحها (٣٦). ولم تكن حركة حماس بعيدة عن تلك الاتهامات، فإلى جانب اتهام أبو الغيط لها بمحاولة إشعال المنطقة، لم ينس أبو الغيط أن ينتقدها لما قال إنه انقلاب شنته على قوات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة عام ٢٠٠٧ (٣٧)!! ولم تسلم قناة الجزيرة من انتقادات أبو الغيط وكذا القمة العربية الطارئة التي كان من المقرر إجراؤها في الدوحة والتي اعترف وزير الخارجية المصري بأن مصر هي التي أفضلتها وحالت دون اكتمال النصاب القانوني لها (٣٨)!!

- انتقاد مجلس الأمن لمماطلته في إصدار قرار لوقف إطلاق النار، ووصفه هذا التلكؤ بالمنورة المكشوفة التي تهدف إلى إتاحة المزيد من الوقت لإسرائيل لمواصلة عدوانها، وأن الاستمرار في ذلك يُفقد مجلس الأمن مصداقيته وموضوعيته. واللافت أنه صرح بقوله: «إننا كنا نتوقع هذا الأمر، ويجب ألا نصاب بخيبة الأمل جراء هذا» (٣٩)!! إذاً لماذا كان التوجه إلى مجلس الأمن من البداية؟

كما يمكن رصد بعض التحركات والجهود التي قام بها وزير الخارجية المصرية أثناء الأزمة:

- استدعاء السفير الإسرائيلي بالقاهرة في أول أيام الحرب وإبلاغه برفض القاهرة العدوان على غزة (٣٠).

- تكليف السفارة المصرية في تل أبيب بإبلاغ الخارجية الإسرائيلية نفس الرسالة نفسها (٣١).

- القيام باتصالات متعددة المحاور بغرض وقف إطلاق النار، مع الجانب الإسرائيلي، ومع وزيرة الخارجية الأمريكية -آنذاك- كونداليزا رايس، ومبعوث الرباعية الدولية توني بليز، ووزراء خارجية الدول الأوروبية (٣٢).

- استدعاء سفراء الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن للإعراب عن استياء مصر من عدم قيام المجلس باعتماد قرار ملزم بوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (٣٣).

- المشاركة في اجتماعات مجلس الأمن حتى الوصول لقرار -بصرف النظر عن قوته- بشأن وقف إطلاق النار، والذي

البرلمانية الأوروبية متوسطة هانز جريت بوترنج^(٤٣)، وبالفعل تشكلت هذه اللجنة استجابة للطلب المصري وبدأت أعمالها في ٢٣-٢٠٠٩ (٤٤).

- قررت لجنة حقوق الإنسان عقد جلسات استماع للأطباء المصريين الذين أشرفوا على علاج الجرحى الفلسطينيين ضحايا العدوان الإسرائيلي على غزة، لتوثيق جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل واستخدامها أسلحة محرمة دولياً، وذلك لتقديم شكاوى ضد إسرائيل بالمحافل الدولية^(٤٥).

- هذا بالإضافة لمناقشة عدد من استجابات النواب للحكومة حول أدائها خلال الأزمة من نواحٍ مختلفة (الأمن- المعبر- الغاز).

هـ - الحزب الوطني الديمقراطي:

لم تختلف محاور الاهتمام بالنسبة للحزب الوطني عن تأكيد الدعم الكامل لسياسات الرئيس مبارك، وتأكيد الدعم التاريخي للقضية الفلسطينية، ورفض الزيادات على الدور المصري من جانب أطراف خارجية. جاء ذلك على لسان قيادات الحزب في التصريحات والبيانات التي ألقوها خلال الحرب، ومن أبرز التصريحات التي حملت تلك المعاني ما كان على لسان الأمين العام للحزب السيد صفوت الشريف و أمين لجنة الإعلام د. علي الدين هلال في مناسبات مختلفة^(٤٦).

وجاء بيان الهيئة البرلمانية للحزب الوطني بمجلس الشعب - الذي ألقاه ممثل الأغلبية د. عبد الأحد جمال الدين في ٢٥/١/٢٠٠٩ - متوازناً، ولذا حظي بتأييد نواب حزبي الوفد والتجمع وبعض المستقلين وقيادات الإخوان المسلمين، فقد أدان البيان العدوان الإسرائيلي على غزة، وطالب الهيئات الدولية باتخاذ إجراءات لمتابعة جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل خاصة بعد استخدامها أسلحة محظورة دولياً، وشدد البيان على أن مصر لن ترضى إلا بالانسحاب التام والفوري ورفض أي مساس بالسيادة المصرية^(٤٧).

ولكن الحزب الوطني ركز بشكل لافت في كل فعالياته وعلى لسان قياداته المختلفة على إظهار التأييد والدعم الكامل لسياسات وقرارات الرئيس مبارك أثناء الحرب، وبدا الأمر وكأننا بصدد انتخابات رئاسية جديدة أو بصدد استفتاء على شعبية الرئيس.

فبيان الأمانة العامة للحزب الصادر في ٣١-١٢-٢٠٠٨ أعلن فيه التأييد الكامل للبيان الذي وجهه الرئيس في ٣٠-١٢-٢٠٠٨ وما تضمنه من رسائل سياسية مهمة إلى كل الأطراف^(٤٨).

وفي المؤتمر الشعبي الذي عُقد بالنزهة في ٣٠-١٢-٢٠٠٨ أعلن محمد هيبه -أمين شباب الجمهورية بالحزب- أن مليوني

المخلصه للقضية الفلسطينية، وكذلك رفض التصريحات التي أطلقها السيد/ حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله^(٣٧). وفي مناسبة أخرى اتهم رئيس مجلس الشورى الدول التي تهاجم مصر بأنها إما دول لها طموحات في التوسع الإقليمي، وإما دول عجزت عن تحرير أراضيها المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وأخرى تستضيف أكبر قاعدة أمريكية في المنطقة (في إشارة واضحة إلى إيران وسوريا وقطر على التوالي)، كذلك تصريح السيد مفيد شهاب بأنه ليس في مصلحة القضية انشقاق الشعب الفلسطيني والانصياع لبعض الدول التي تعمل مع إيران (فيما يبدو أنه إشارة إلى سوريا)^(٣٨).

٢- تأكيد الدعم الكامل لسياسات الرئيس مبارك خلال الأزمة:

ففي أكثر من مناسبة، وسواء عن طريق البيانات أو التصريحات، أكد مجلسا الشعب والشورى ورئيسهما الدكتور فتحي سرور والسيد صفوت الشريف مساندتهما كل الجهود التي بذلها الرئيس مبارك منذ بداية الأزمة لاحتوائها وإقرار التهئة وتحقيق المطالب العادلة للشعب الفلسطيني، وأن المبادرة المصرية التي طرحها مبارك هي الوسيلة الوحيدة لوقف العدوان، ثم بعد ذلك تبيين جهود الرئيس لتثبيت وقف إطلاق النار وإعادة إعمار القطاع.

وقد توج هذا التأييد والدعم الكامل للرئيس مبارك من جانب مجلسي الشعب والشورى بأن توجه أعضاء اللجنتين العامين بالمجلسين للقاء الرئيس^(٣٩)، لتقديم التأييد له فيما وُصف بجهوده الحكيمة فيما يخص أحداث غزة، وتأكيداً وتوثيقاً لوقف نواب الشعب إلى جانب جهود الرئيس^(٤٠).

كما يمكن تسجيل بعض المواقف لمجلس الشعب:

- انتقاد د. فتحي سرور -رئيس المجلس- صمت البرلمان الأوروبي على مجزرة غزة في رسالة -وصفت بشديدة اللهجة- إلى رئيس البرلمان الأوروبي، أشار فيها إلى أن جرائم إسرائيل وفقاً للقانون الدولي الإنساني، ليست مجرد جرائم حرب، ولكنها جرائم ضد الإنسانية، مؤكداً أن الدفاع عن النفس لا يبرر العدوان^(٤١).

- أكد رئيس مجلس الشعب المعنى السابق نفسه أمام مؤتمر العدالة ما بعد النزاعات المسلحة الذي عُقد بمقر جامعة الدول العربية^(٤٢).

- إرسال خطابات إلى جميع البرلمانات الدولية لمطالبة نواب الشعوب بحث حكومات بلادهم على مواجهة العدوان الغاشم على أبناء غزة العزل.

- المطالبة بتشكيل لجنة أوروبية لتقصي الحقائق في غزة، وذلك في رسالة إلى رئيس البرلمان الأوروبي ورئيس الجمعية

من مجمل ما سبق نستطيع أن نستخلص أهم ملامح الموقف الرسمي المصري في الآتي:

أولاً: محددات الموقف الرسمي المصري:

مثله مثل أي نظام آخر في العالم يتأثر النظام المصري بمجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية والتي توجهه -أو تفرض عليه- أن يسلك سلوكاً معيناً تجاه القضايا والأزمات التي يمر بها، وعليه فقد بنى النظام المصري مواقفه على أساس تصور معين يستند إلى عدد من الاعتبارات، نجملها في الآتي:

١- الارتباط بعلاقة تعاون استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية بدأت منذ عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات واستمرت في عهد الرئيس مبارك، والنظام في أمس الحاجة لاستمرار هذه العلاقة على المستوى نفسه -أكثر من أي وقت مضى- من أجل ضمان تأييد الولايات المتحدة لمشروع التوريث، ويمكن أن نلاحظ على هذه العلاقة ما يلي:

- هذه العلاقة انتابها بعض الفتور في الآونة الأخيرة، وليس أدل على ذلك من عدم قيام الرئيس بزيارة الولايات المتحدة طوال الفترة الثانية للرئيس جورج دبليو بوش.

- أن هناك بعض الملفات التي سببت هذا الفتور مثل قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقباط، والنظام لا يرغب في فتح ملفات أخرى.

- أن هناك إدارة أمريكية جديدة أتت للسلطة يجب على النظام أن يبرهن لها أنه مازال حليفاً استراتيجياً لها في المنطقة، وأنه من دول الاعتدال التي طالما أيدت الولايات المتحدة توجهاتها في مقابل توجهات دول أخرى (إيران وسوريا بالأخص).

٢- تكييف علاقة مصر مع إسرائيل في حدود تحافظ على تماسك هذه العلاقة، بما يضمن عدم تأثر العلاقات المصرية-الأمريكية، فإسرائيل هي الحليف الرئيسي للولايات المتحدة بالمنطقة، ولذا عمدت مصر إلى اتخاذ بعض الخطوات التي كان من شأنها تحقيق هذا التوجه:

- الإفراج المفاجئ عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام.

- توقيع اتفاقية الكويز بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، رغم ما أثارته من معارضة وانتقادات وسخط شعبي.

- الاستمرار في إمداد إسرائيل بالغاز الطبيعي على الرغم من:

* تناقص مخزون مصر من البترول والغاز الطبيعي حسب ما يؤكد المتخصصون، وحاجة مصر لمصادر للطاقة سترتداد خلال العشرين سنة المقبلة.

شباب أصدروا بياناً في جميع محافظات مصر يعلنون فيه استنكارهم كل محاولات التشكيك في مصر ودورها التاريخي لمساندة القضية الفلسطينية، مؤكدين التمسك وتأييد القيادة المصرية متمثلة في زعيمها الرئيس حسني مبارك^(٤٩).

كذلك كان الأمر في المؤتمر الذي نُظم بطوان، والذي ألقى فيه د. سيد مشعل -وزير الدولة للإنتاج الحربي- كلمة يعلن فيها دعم الشعب المصري للرئيس لإنجازاته السابقة وحكمته وخبرته العسكرية والسياسية، كما أكد مشعل أن الشعب الفلسطيني يدفع ثمن أخطاء خلافات قياداته وصراعاتهم فيما بينهم^(٥٠). وعبر عن المعاني نفسها د. علي الدين هلال -عضو الأمانة العامة وأمين الإعلام بالحزب- في مؤتمر للحزب بالجيزة، حيث أكد هلال أن الرئيس مبارك يتمتع بحكمة وحنكة بالغتين وتحول دون الدخول في مغامرات غير محسوبة لمصر وشعبها والأمة العربية^(٥١). وعلى المنوال نفسه سارت مؤتمرات الحزب في باقي محافظات الجمهورية، والملاحظ أن جميع فعاليات الحزب الوطني الجماهيرية اتخذت من المقار المغلقة مكاناً لها مثل قاعات المؤتمرات أو قصور الثقافة أو سرادات كبيرة.

وقد وُجّهت بعض الإنتقادات إلى منظمي هذه المؤتمرات من أنهم أجبروا التجار على التبرع لتنظيم هذه المؤتمرات، والذين كان من رأيهم أن التبرع للفلسطينيين مباشرة أفضل^(٥٢) (المصري ٩-١-٢٠٠٩).

الدور المميز كان لأمانة المرأة بالحزب التي لها كان لها تحركات كثيرة، من زيارات للمصابين الفلسطينيين بالمستشفيات، وجمع التبرعات العينية لتوجيهها إلى غزة^(٥٣).

كذلك وجهت الأمانة العامة للحزب بالمحافظات قوافل معونات إلى رفح تضم مساعدات غذائية وأدوية، كذلك توجهت قافلة ضخمة إلى رفح ضمت ٢٨ شاحنة نقل مساعدات غذائية وطبية وسيارات إسعاف مجهزة، وكان على رأسها السيد صفوت الشريف -الأمين العام للحزب- والسيد جمال مبارك -أمين لجنة السياسات- وقد قامت القافلة بالإضافة لإيصال المساعدات بزيارة المصابين الفلسطينيين في مستشفيات العريش^(٥٤).

وقد تسببت زيارة القافلة الأخيرة في منع ٢٨ طبيباً من أعضاء القافلة الطبية لاتحاد الأطباء العرب من الحصول على تصريح للعبور إلى غزة والمشاركة في علاج المصابين، فقد أخبرهم أحد مسؤولي الأمن أنه من الصعب الحصول على تصريح في الوقت الحالي وذلك لانشغال الأمن بزيارة قيادات الحزب الوطني لرفح^(٥٥).

- ولم يسع لفتح قنوات اتصال ومد جسور للتواصل معها .
- ومع انفراد حماس بحكم غزة، أكد النظام دومًا أن هذا انقلاب ولا بد من تصحيح الأوضاع والانصياع لسلطة الرئيس محمود عباس.

- يضاف إلى ذلك أن حركة حماس هي امتداد للإخوان المسلمين في مصر، ووصولهم إلى الحكم يشجع التيارات الإسلامية كلها في المنطقة ويضع هذا الهدف أمام أعينها.

كل ما سبق كان من شأنه أن يؤثر سلبيًا على العلاقة بين الطرفين، ويفقد ثقة كل منهما في الآخر.

٥- أما على المستوى الداخلي فكان صعود الإخوان المسلمين في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة -ووصولهم على ٨٨ مقعدًا، بنسبة حوالي ٢٠٪ من مقاعد المجلس- فيه الكثير مما يثير قلق النظام الرسمي. خصوصًا عندما نضع في اعتبارنا وصول حماس للسلطة كما سبق ذكره، والاهتمام بإتمام عملية التوريث دون وجود معارضة قوية لها من الداخل.

ثانيًا: محاور الموقف المصري:

١- الموقف من حركة حماس:

لقد كان الموقف المصري من حماس استمراريًا لرؤيته لها على أنها امتداد للإخوان المسلمين يجب ألا يثبت أركان حكمه في المنطقة حتى لا يكون البداية في طريق ستكون مصر أول من يمر به، وهذا مما حدا بالسيد مصطفى الفقي -رئيس لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب- للتصريح بأن مصر لن تسمح بإقامة إمارة إسلامية على حدودها^(٥٦).

ولذلك في بداية الحرب حمل النظام المصري حماس المسئولية عما حدث؛ وذلك للأسباب الآتية:

- أ- أن حركة حماس لم توافق على تجديد الهدنة مع إسرائيل.
ب- أن الحركة مسئولة عن حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي بعدما قامت بالانقلاب على السلطة في الضفة بقيادة محمود عباس.
ج- أن الحركة تركت نفسها لتكون أداة طيعة في يد أطراف إقليمية تستخدمها لتحقيق أهداف خاصة بها.

ولذلك كانت تصريحات القيادة الخارجية المصرية تؤكد هذا المعنى خصوصًا في بداية الحرب، وقد استعانت وزارة الخارجية الإسرائيلية بهذه التصريحات وأوردتها على موقعها الإلكتروني باعتبارها مسوغًا للهجوم على غزة، ولكن مع زيادة الضغط الشعبي بدأت هذه النغمة في التراجع^(٥٧).

* أن سعر بيع الغاز لإسرائيل هو أقل من الأسعار العالمية.

* وجود حكم لمحكمة القضاء الإداري صادر في ٨-١١-٢٠٠٨ يمنع تصدير الغاز لإسرائيل، ومؤيد بحكم آخر صادر في ٤-١-٢٠٠٩، إلا أن الحكومة المصرية استأنفت هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا.

٣- تغير الوضع الإقليمي في غير صالح مصر بسبب:

- تطلع إيران للعب دور أكبر في المنطقة عبر وجود شبكة من الحلفاء، وهي التي تقود معسكر الممانعة الذي يتبنى توجهات تخالف رؤية وتوجهات معسكر الاعتدال الذي تقوده مصر والسعودية، خصوصًا فيما يتعلق بمشروع المقاومة الذي يتبناه المعسكر الأول في مقابل مشروع السلام -أو مشروع الاستسلام كما يخلو للبعض تسميته- الذي يتبناه المعسكر الآخر، وكذلك فيما يتعلق بقضية المد الشيوعي أو الهلال الشيعي -كما أسماه الملك عبد الله الثاني ملك الأردن- والذي يتكون من إيران والعراق وسوريا وحزب الله، في مقابل المحور السني الذي يضم مصر والسعودية والأردن.

- تراجع الدور المصري في المنطقة العربية لصالح المملكة العربية السعودية، وهذا ما جاء في عدد من التقارير الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أن الدولتين تربطهما علاقات جيدة ومصالح مشتركة إلا أن النظام يريد الحفاظ على ريادة الإقليم بكامله، أو على الأقل ألا ينتقل إلى مقاعد المشاهدين.

- تصاعد الدور القطري في المنطقة في الأعوام القليلة الماضية، وسعيها للتدخل في ملفات لم تكن من مجال اهتمامها من قبل، وفي الوقت نفسه كانت في صلب مجال الاهتمام المصري، ووجود شعور قوي لدى النظام المصري بسعي قطر لسحب البساط من تحت مصر في هذه الملفات، رغم لجوئه الدائم لتقزيم الدور القطري والاستخفاف به.

٤- تغير الأوضاع داخل فلسطين -البوابة الشرقية لمصر وأحد أركان نظرية الأمن القومي المصري- بعد رحيل ياسر عرفات حليف مصر الدائم، فبقدم محمود عباس (أبو مازن) على رأس السلطة الوطنية اتضح الفارق بين قيادته وقيادة عرفات، مما أثر بالسلب على شعبيته، وكان ذلك ضمن عوامل أخرى ساعدت حركة حماس على الفوز في الانتخابات التشريعية الأخيرة وتشكيل الحكومة الفلسطينية.. وكان هناك عدد من الأمور التي حكمت العلاقة بين النظام المصري وحركة حماس:

- نظر النظام المصري لها على أنها من انتزعت السلطة من الحلفاء التقليديين.

بصرف النظر عن اتفاقية المعابر، فهناك أشقاء يقتلون كل يوم في غزة، ولا تتوفر لديهم أدنى سبل الحياة

ممرات آمنة لمساعدات الإغاثة للقطاع، ودعوة مصر لكل من إسرائيل والجانب الفلسطيني لاجتماع عاجل من أجل التوصل لترتيبات والضمانات الكفيلة بعدم تكرار التصعيد الراهن ومعالجة مسبباته، كما شملت المبادرة دعوة السلطة الوطنية وجميع الفصائل الفلسطينية للتجاوب مع الجهود المصرية لتحقيق الوفاق الفلسطيني^(٦٠).

وقد علقت حركة حماس في البداية بالقول إنها لم تحسم موقفها، وقال ممثلها في لبنان أسامة حمدان إن الحركة تريد التريث خاصة أن هناك أفكاراً أخرى مطروحة سواء من تركيا أو من دول غربية^(٦١)، وفي اليوم التالي أصدرت الفصائل الفلسطينية المعارضة للسلطة في رام الله ومن بينها حماس بياناً اعتبرت فيه أن المبادرة المصرية لوقف الحرب على غزة ليست أساساً صالحاً للحل وهدفها التضيق على المقاومة. ذلك في الوقت نفسه الذي وصل فيه مبعوثان إسرائيليان إلى القاهرة للتباحث في تفاصيل المبادرة مع الوزير عمر سليمان -مدير المخابرات المصرية- بعد أن أعلنت إسرائيل موافقتها على المبادرة^(٦٢).

وفي هذا الإطار، شهدت القاهرة مباحثات مستمرة ومكثفة قادها الوزير سليمان مع كلا الجانبين على حدة، وقد مثل الجانب الفلسطيني وفد من حركة حماس، ومثل الجانب الإسرائيلي عاموس جلعاد المستشار السياسي بوزارة الدفاع الإسرائيلية، وقد شهدت هذه المباحثات من الجانبين - الفلسطيني والإسرائيلي - إدخال بعض التعديلات على المبادرة، ولكن الموقف المصري كان رافضاً إجراء أي تعديلات على المبادرة^(٦٣).

واستمر الوضع كذلك إلى أن أعلنت الحكومة الأمنية الإسرائيلية المصغرة وقف إطلاق النار أحادي الجانب في ١٧-١-٢٠٠٩، بعدها بدأت الجهود المصرية تسعى لتثبيت التهدئة، والبحث في سبل تنفيذ باقي بنود المبادرة المصرية^(٦٤). وفي هذا السياق شهدت القاهرة العديد من جولات المباحثات مع الجانبين أيضاً، بدأت مع الجانب الإسرائيلي في ٢٠ من يناير ٢٠٠٩، ومع الجانب الفلسطيني في ٢٢ من الشهر نفسه^(٦٥). والتقى الوزير سليمان خلال الأسبوع الأول من تلك المباحثات جميع الفصائل الفلسطينية لبحث سبل تثبيت التهدئة^(٦٦) (الجزيرة ٢٧-١).

وفي هذا الإطار أيضاً التقى الرئيس مبارك المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي خافيير سولانا،

٢- الموقف من إسرائيل:

كانت عبارات الإدانة والشجب هي السمة الرئيسية للموقف الرسمي المصري على مختلف مستوياته، ولم يرق النظام بأي من محاولات الضغط المادي على إسرائيل، ولم يستخدم أيًا من الأوراق التي كان من الممكن استخدامها على الأقل لامتصاص الغضب الشعبي أو تسجيل موقف إيجابي. وبمرور الوقت تزايدت حدة هذه التصريحات خصوصاً في خطاب الرئيس الذي ألقاه في ١٧-١-٢٠٠٩، وكذلك في تصريحات لوزير الخارجية في الفترة نفسها «إسرائيل شربت من خمر القوة والعنف، وتعتتها هو العقبة الأساسية»، ولكن لم يواكب ذلك تغيير في الاستراتيجية المصرية للتعامل مع الموقف.

وربما كان هذا مبرراً لمنتقدي السياسة المصرية خلال الأزمة -سواء داخل مصر أو خارجها- حيث تم اتهام النظام المصري بأنه كان يعلم بموعد الهجوم الإسرائيلي، وأنه تواطأ مع إسرائيل ضد حركة حماس لتصفيتها خدمة لمصالحه الخاصة.

وقد وضعت تصريحات بعض القادة الإسرائيليين النظام المصري في حرج بالغ؛ لأنها -التصريحات- جاءت لتعبر عن التفاهم العميق بين الجانبين المصري والإسرائيلي. فقد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت «لقد منّ الله علينا في إسرائيل بوجود الرئيس مبارك، ولا ندرى ماذا كان حالنا لو لم يكن الرئيس مبارك رئيساً لمصر، ولذلك نتمنى له طول العمر، ونشعر بالقلق عند الحديث عن مصر ما بعد مبارك»^(٥٨). وتصريح آخر لوزير الخارجية تسيبي ليفني في مجلة نيوزويك الأمريكية، فعندما سُئلت: هل تشعرين بأنكم تتمتعون بدعم العرب المعتدلين؟ ردت قائلة: «لا أريد إحراج أحد، ولكنني أعلم أنني أمثل مصالحهم أيضاً»^(٥٩).

٣- الإجراءات التي تم اتخاذها أثناء الحرب:

بعد أن استعرضنا أهم ملامح الخطاب الرسمي المصري أثناء الحرب على غزة، وكذا التحركات الدبلوماسية التي قام بها من أجل إيقاف تلك الحرب، نستعرض الآن أهم الخطوات التي قام بها النظام المصري من أجل نصرة الشعب الفلسطيني في غزة:

أ- المبادرة المصرية لوقف الحرب:

أعلن الرئيس مبارك عن المبادرة المصرية لاحتواء الموقف المتفاقم في غزة، وكان ذلك خلال المؤتمر الصحفي المشترك للرئيسين المصري مبارك والفرنسي ساركوزي والذي عُقد بشرم الشيخ في ٦-١-٢٠٠٩ بعد جلستَي مباحثات للرئيسين خلال ٢٤ ساعة، وقد تضمنت المبادرة قبول إسرائيل والفصائل الفلسطينية وفقاً فوراً لإطلاق النار لفترة محدودة، بما يتيح فتح

كلف وزير الخارجية السفير نهاد عبد اللطيف -معاون الوزير- بمهام التنسيق للمؤتمر. وقد نظمت مصر المؤتمر بمشاركة النرويج وتحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية وفرنسا وإيطاليا، وشارك فيه ٧٥ وفدًا من مختلف أنحاء العالم^(٧٣).

٤- القضايا الخلافية والانتقادات الموجهة للموقف المصري:

أ- معبر رفح:

لقد كان الخلاف حول وضع معبر رفح هو الأكثر جدلاً خلال الحرب على غزة، لدرجة أنه بدأ في بعض الأحيان أن القضية فقط هي قضية المعبر، وليس في ذلك تقليل من أهمية الموضوع، فبالإضافة المعبر هو أحد شرايين الحياة لغزة المحاصرة، ولكن الجدل الكبير الذي ثار حول وضعه، والتضارب حول ما إذا كان المعبر مفتوحاً أو مغلقاً كان مما أثار لغطاً كبيراً في تلك الفترة.

لقد أكدت جميع المصادر الرسمية أن معبر رفح ظل مفتوحاً طوال أسابيع الحرب الثلاثة، ولم يتوقف إلا لقرات معينة عندما وجه الجيش الإسرائيلي ضرباته للشريط الحدودي بين رفح المصرية ورفع الفلسطينية لتدمير الأنفاق التي تربط بين الجانبين. كما أن أحاديث المسؤولين المصريين -وعلى رأسهم الرئيس مبارك- أكدت أن المعبر ظل مفتوحاً للحالات الإنسانية طوال فترة الحرب.

وقد قادت جريدة الأهرام المصرية -إحدى الصحف القومية- حملة تأكيد أن معبر رفح ظل مفتوحاً خلال تلك الفترة، منذ بداية الحرب وحتى نهايتها بل وحتى نهاية شهر يناير تقريباً، وإعاده فتحه أكثر من مرة خلال شهر فبراير لعبور العالقين والحالات الإنسانية، وذلك عبر نشر أخبار يومية عن المعبر تؤكد تدفق المساعدات بجميع أنواعها عبره من الجانب المصري إلى الجانب الفلسطيني، وتدفق المصابين من الأشقاء في غزة في الاتجاه المعاكس، مع نشر إحصاء يومي لعدد هؤلاء المصابين، ونشر إحصاءات بأعداد من تلقوا العلاج في المستشفيات المصرية ومن تلقوه في الدول الأخرى. ووفقاً لآخر الإحصاءات بعد نهاية الحرب فقد بلغ حجم المساعدات من الأدوية والمعدات والمستلزمات الطبية التي قدمتها مصر لقطاع غزة خلال أيام العدوان الإسرائيلي على القطاع ١٥٦٨ طناً عبرت من ميناء رفح البري، يضاف إليها ١٦٣٣ طناً من المواد الغذائية وصلت عبر منفذ العوجة التجاري، فضلاً عن تقديم ٢٥ سيارة إسعاف مجهزة للعناية المركزة. كما عبر إلى الجانب المصري ٥٥٨ مصاباً و٥٤٥ مرافقاً لهم، بقي منهم في مصر ٨٧٧ فرداً (٤٤١ مصاباً و٤٣٦ مرافقاً)، فيما توزع العدد المتبقي على عدة دول. كما تم السماح لـ ٣٠٩ أطباء بالدخول للقطاع و١١٥ صحفياً^(٧٤).

ومبعوث اللجنة الرباعية الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط توني بليير، والمبعوث الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط جورج ميتشيل^(٧٧).

ولكن هذه المباحثات تعثرت أكثر من مرة، كانت نقطة الخلاف بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تتمحور حول رفض الجانب الفلسطيني أي تهديّة لا تتحدث عن إنهاء الحصار وفتح المعابر، بما فيها معبر رفح. وكذلك رفضه ربط ملف التهديّة بإطلاق جلعاد شاليط -الجندي الإسرائيلي الأسير لدى حماس- حيث إن إطلاق شاليط مرتبط بالنسبة للجانب الفلسطيني بإطلاق الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، فيما أصرت إسرائيل على الربط بين الملفين^(٧٨).

وقد أكد الرئيس مبارك -في ختام زيارة قصيرة قام بها إلى البحرين- أن ملف الجندي الإسرائيلي الأسير يُبحث منفصلاً عن مفاوضات التهديّة، وأشار إلى أن ربط إسرائيل التهديّة بشاليط يعد تراجعاً منها^(٧٩).

وقد صرح السفير حسام زكي -المتحدث باسم الخارجية المصرية- بأن ربط الملفين من جانب إسرائيل يعد انتكاسة للجهود المصرية ويعرقل فرص التوصل إلى تهديّة تحقن الدماء كما كانت مصر تأمل^(٧٠).

ورغم أن الصحف الإسرائيلية تحدّثت عن قيام مصر بسحب وفدها التجاري من تل أبيب -والذي كان يجري مباحثات مع الجانب الإسرائيلي في إطار إتفاقية الكويز- وذلك احتجاجاً منها على ربط إسرائيل بين الملفين السابقين، مما عرقل الجهود المصرية لتثبيت التهديّة، إلا أن الجانب المصري أشار إلى أن الوفد تم استدعاؤه للقاهرة للتشاور حول بعض الأمور الفنية^(٧١).

ب- الدعوة إلى المصالحة الفلسطينية:

دعت القاهرة الفصائل الفلسطينية إلى بدء الحوار الفلسطيني الداخلي في ٢٥ من فبراير ٢٠٠٩، وبعد يومين من المباحثات أعلنت الفصائل الفلسطينية تشكيل خمس لجان للتوافق على حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، والحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني، على أن يبدأ عمل اللجان في العاشر من مارس، وأن ينتهي عملها قبل نهاية الشهر^(٧٢).

ج- إعادة إعمار غزة:

استضافت مصر مؤتمراً دولياً لإعادة إعمار غزة بشرم الشيخ في الثاني من مارس ٢٠٠٩، وكانت الخارجية المصرية قد وجهت دعوات للعديد من دول العالم والجهات المانحة الدولية لحضور المؤتمر والمشاركة في إعادة الإعمار. وقد بدأت الخارجية المصرية الإعداد للمؤتمر منذ أواخر شهر يناير حين

هذه الظروف. أما بخصوص خشية النظام من تصدير مشكلة غزة إلى مصر، فالواقع يقول إن هؤلاء الصامدين الذين رأيناهم على شاشات الفضائيات لن يتركوا أرضهم بسهولة، ولن يهرولوا إلى سيناء بمجرد فتح المعبر، بل الشاهد يقول إن كثيراً من الفلسطينيين عادوا إلى غزة أثناء الحرب وبعدها، مما يدل على أن هذا الشعب متمسك بأرضه حتى النهاية.

ب- تصدير الغاز لإسرائيل:

رغم صدور أحكام محكمة القضاء الإداري لصالح منع تصدير الغاز لإسرائيل، إلا أن الحكومة المصرية طعنت على هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا. وقد أعلن د. فتحي سرور أنه في حال تأييد المحكمة الإدارية العليا هذا الحكم، فإن الحكومة ستلتزم بتنفيذه على الفور، احتراماً لأحكام القضاء دون الحاجة لقانون^(٨٠).

لكن المحكمة الإدارية العليا قضت بوقف تنفيذ حكم القضاء الإداري، وقبلت الطعن الذي تقدمت به الحكومة لإلغائه، وقالت في حيثياتها إن تصدير الغاز لإسرائيل يأتي بناء على قرار مجلس الوزراء بجلسة ٨ سبتمبر ٢٠٠٠، الذي وضع أسس بيع فائض الغاز إلى دول شرق البحر المتوسط ومنها إسرائيل، وشددت على أن قرار الحكومة يدخل في أعمال السيادة التي استقر القضاء الدستوري والعادي والإداري على استبعادها من رقابته^(٨١).

وبصرف النظر عن حيثيات الحكم، فقد علت الكثير من الأصوات التي طالبت الحكومة المصرية بإيقاف تصدير الغاز لإسرائيل إعمالاً لسيادتها المقررة في الحكم السابق، وتماشياً مع الأحداث في غزة؛ فمن غير المقبول أن يكون الغاز المصري عاملاً مساعداً للآلة العسكرية الإسرائيلية التي تقتل إخواننا في غزة. وحسب الخبراء، فإنه لو منعت مصر تصدير الغاز لإسرائيل فإن عدوانها سيتوقف على غزة بعد ساعتين، فجميع شركات الكهرباء في إسرائيل تعمل بالغاز المصري وكذلك معظم المنشآت الحيوية، وإذا منعت مصر الغاز عنها فإن البديل سيكون هو المازوت الذي تحتاج منه إسرائيل في حالة الحرب الحالية إلى مخزون شهر كامل، وهو ما لا يتوافر لديها حالياً^(٨٢). إذن هناك علامة استفهام حول موقف الحكومة المصرية من هذه القضية، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار تناقص مخزون مصر من الغاز الطبيعي وبيعته لإسرائيل بأسعار دون الأسعار العالمية.

واللافت في الأمر تعليق مصدر رفيع في مجموعة مرخاف الاقتصادية-الشريك الإسرائيلي في شركة غاز شرق المتوسط- على حكم المحكمة الإدارية العليا حيث قال: «لم نشعر بالقلق من نظر دعوى قضائية لإيقاف تصدير الغاز المصري لإسرائيل، فقد حصلنا على تطمينات من مصر تفيد بأن تصدير الغاز مستمر.. ولن يتوقف»^(٨٣).

إذا كان الأمر كذلك فلماذا إذن كل هذا الهجوم على مصر من زاوية عدم فتحها للمعبر؟ في الواقع أنه على الرغم من كل ما تم ذكره سابقاً إلا أن هناك مصادر أخرى سياسية وإعلامية، محلية ودولية، أكدت أن المعبر لم يتم فتحه طوال تلك الفترة بالصورة التي نقلها الإعلام المصري وأكدها المسئولون المصريون. وقد بدأت المشكلة مع أيام الحرب الأولى عندما أكدت مصر أن المعبر مفتوح أمام الجرحى الفلسطينيين، ولكنهم لم يعبروا بسبب منع حماس لهم، وأكد ذلك الوزير أبو الغيط «نحن في انتظار عبور الجرحى، ولكن الجهة المسيطرة على الأرض في غزة لا تسمح لهم بالعبور»، في المقابل نفى الناطق الإعلامي باسم حماس هذا التصريح، واعتبرها تأتي للتستر على موقف بعض الأطراف العربية^(٧٥).

ويعود التضارب ليظهر عند تأكيد العديد من الأطباء من العبور، منهم أطباء أترك ويونانيون، وأطباء (اتحاد الأطباء العرب) أكثر من مرة^(٧٦). وكذلك منع صحفيين من قناة الجزيرة^(٧٧)، وأساتذة الجامعات المصرية من العبور من رفح المصرية إلى رفح الفلسطينية^(٧٨).

بل كذلك منع وفود النواب المصريين من العبور أكثر من مرة، وقد أكد هؤلاء النواب عند عودتهم أن المساعدات الغذائية المصرية ظلت مكدسة أمام المعبر ١٣ يوماً، وبعدها ظلت مكدسة في استاد العريش، بعد منع السلطات المصرية عبورها عبر منفذ رفح، وقد قدم النواب بلاغاً للنائب العام للتحقيق في الأمر^(٧٩).

وقد بررت الحكومة المصرية موقفها من عدم فتح معبر رفح بشكل دائم بأن مصر ملتزمة باتفاقية المعابر التي وقعتها الرباعية الدولية، وأنه بخروج السلطة الفلسطينية من غزة وعدم وجود ممثلين عن الاتحاد الأوروبي، لا يمكن لمصر أن تتحكم بمفردها في المعبر حتى لا تخل بالتزاماتها الدولية. كذلك أكد الرئيس مبارك أن إسرائيل هي المسئولة عن فتح المعبر بوصفها سلطة احتلال، وأن اتفاقية جنيف تلزمها بذلك. أخيراً أكد المسئولون المصريون خطورة الموقف في ظل وجود مخططات إسرائيلية قديمة لتصدير مشكلة غزة إلى مصر، وأنه بفتح المعبر سيتم ترحيل الفلسطينيين إلى سيناء وتنتهي القضية الفلسطينية إلى الأبد.

لكن كل ذلك مردود عليه في ظل أن مصر دولة ذات سيادة ومن صميم سيادتها التحكم في المعابر التي تكون على حدودها. وبصرف النظر عن اتفاقية المعابر، فهناك أشقاء يُقتلون كل يوم في غزة، ولا تتوافر لديهم أدنى سبل الحياة، هذا بجانب وجود اتفاقية عربية للدفاع المشترك، ولم يطلب أحد من مصر أن تحارب، ولكن دعم الأشقاء لا يحتاج إلى مساومات، فمن المؤكد أن المعبر لم يكن مفتوحاً بالشكل المطلوب في مثل

يشكل مناسبة ملائمة للتشاور بينهم بشأن الوضع في قطاع غزة^(٨٦). وقال الوزير أبو الغيط: «منطق الأمور أننا إذا ما ذهبنا إلى الدوحة فسنقضي على قمة الكويت التي تم الإعداد لها على مدى عام كامل»^(٨٧).

والمشكلة لا تكمن فقط في رفض مصر المشاركة في قمة الدوحة، والذي يمكن فهمه من خلال تتبع مسار العلاقات المصرية- القطرية في الفترة الأخيرة، ولكن في سعي مصر الحثيث لإنشال القمة، وهو ما أعلنه وزير الخارجية المصري صراحة في مقابلة تلفزيونية^(٨٨).

فبدلاً من أن تفقد مصر -ومعها السعودية- قاطرة العمل العربي المشترك فإنهما وقفنا بالمرصاد ضد عقد القمة لتفادي اتخاذها أي قرارات محرجة لهما، ولعبت الدولتان دوراً محورياً في عدم اكتمال النصاب القانوني لموافقة الدول العربية والذي يقضي وفقاً لميثاق آلية انعقاد القمة بضرورة موافقة ١٥ دولة من أصل ٢٢ دولة عضواً في الجامعة العربية^(٨٩).

الأغرب أن مصر دعت لقمة دولية في شرم الشيخ يوم ١٨ من يناير ٢٠٠٩، وحضرها قادة عدة دول أوروبية والرئيس الفلسطيني محمود عباس. وذلك رغم أن المبررات المصرية لرفض قمة الدوحة كما تمت الإشارة إليها سابقاً، إذاً ما الداعي للدعوة لقمة دولية في شرم الشيخ حول غزة؟!

هـ- التصييق على المظاهرات:

لقد كان موقف الأمن المصري في التعامل مع المظاهرات الشعبية المؤيدة للمقاومة في غزة مثار انتقاد الكثيرين، فقد عمل الأمن على إجهاض العديد من المظاهرات، وتفريق البعض الآخر، وحصار وتطويق المتبقي منها، مثلما حدث في مظاهرات بالأزهر ومسجد الفتح وميدان التحرير وغيرها. ذلك إلى جانب التعامل العنيف مع المتظاهرين والذي أورده تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش الأمريكية المدافعة عن حقوق الإنسان^(٩٠).

ولم تكن طريقة تعامل الأمن مع المظاهرات هي التي أثارت الانتقادات فقط، فقد اعتقل الأمن العديد من المشاركين في تلك التظاهرات خصوصاً من صفوف الإخوان المسلمين. كما اعتقل الأمن أطباء أعضاء لجنة الإغاثة بالنقابة العامة للأطباء والنقابات الفرعية^(٩١)، وأحياناً أخرى اعتقل الأمن أطفالاً دون الخامسة عشرة^(٩٢).

كذلك اشتكى الصحفيون من تحرش قوات الأمن بهم، ومنعهم من أداء واجبهم المهني، ومصادرة كاميراتهم والاعتداء عليهم، خاصة عند تغطيتهم المظاهرات والاحتجاجات الشعبية المساندة لغزة^(٩٣).

اللافت في الأمر والذي علق عليه كثيرون، أن الأمن المصري -وفي بعض الدول العربية أيضاً- كان أكثر عنفاً في تعامله مع

كذلك تجاهلت الحكومة الإستجاب المقدم في مجلس الشعب للحكومة حول الموضوع والذي تقدم به نواب من الإخوان -في جلسة ٢٢/٢- عبر تقديم معلومات غير حقيقية هدفها تخفيف الضغط عليها وتهدة الشعب^(٨٤).

ج - العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل:

لم تستجب الحكومة المصرية للمطالب المتكررة لها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، أو حتى طرد السفير الإسرائيلي من القاهرة وسحب السفير المصري من تل أبيب. وقد برر المسؤولون المصريون بأن الوضع الآن يفرض وجود قناة اتصال مع إسرائيل، ومصر هي أفضل من توفر هذه القناة في الوقت الحالي، وبالتالي فإن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل سيحول دون لعب مصر دور الوسيط بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للوصول إلى تهدئة.

وحقيقة الأمر -التي لم يلتفت لها كثيرون- أن مستويات التمثيل الدبلوماسي متعددة ومتدرجة، وسحب السفير المصري من تل أبيب مثلاً لا يعني قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وتبقى مستويات أخرى للتمثيل المصري تستطيع التواصل بها مع إسرائيل.

ولكن ذلك لم يحدث بالرغم من أن فنزويلا وبوليفيا سحبتا السفراء ثم قطعنا العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، احتجاجاً منهما على الحرب الإسرائيلية على غزة. وكذلك أغلقت كل من قطر وموريتانيا مكاتب التمثيل الإسرائيلي لديهما. وكان على مصر -قلب الأمة العربية- أن تقوم بخطوة ما من هذا القبيل، على الأقل لامتصاص الغضب الشعبي، والحفاظ على صورتها أمام الدول المؤيدة للحق الفلسطيني، وإثبات قدرتها على استخدام الأوراق الدبلوماسية والسياسية التي بيدها دون إضرار بمصالحها القومية.

د - الموقف من عقد قمة عربية:

في بداية الحرب اجتمع وزراء الخارجية العرب في القاهرة -بعد بدء الحرب بأربعة أيام- وقرروا اللجوء إلى مجلس الأمن بدلاً من عقد قمة عربية طارئة، وكانت مصر من الدول الداعمة لهذا التوجه، في مقابل سوريا وقطر اللتين دعمتا التوجه نحو عقد قمة عربية طارئة لبحث الأوضاع في غزة^(٨٥). ولكن جاء قرار مجلس الأمن دون مستوى المطالب العربية، ولم يساعد على وقف إطلاق النار. ومع استمرار الوضع المأساوي في غزة دعت قطر لعقد قمة عربية في الدوحة تعقد في ١٦ من يناير ٢٠٠٩. ولكن مصر رفضت هذه القمة، وقد صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية حسام زكي بأن القاهرة أبلغت الجامعة العربية عدم موافقتها على القمة الطارئة وأنها ترى أن وجود القادة العرب بالكويت -لحضور القمة الاقتصادية- في وقت مقارب لموعدها بالدوحة (١٩ يناير)،

قامت رؤية الإخوان المسلمين للحرب والمواقف الإقليمية منها على أنها صراع بين مشروعين في المنطقة

وقد أكد مرشد الإخوان أن «التاريخ والواقع أثبتا أنه لن يجدي مع الصهاينة بطبعهم الخبيث ومكرهم ولؤمهم سلام ولا اتفاقات ولا مبادرات ولا اجتماعات ولا عهود ولا شرعية دولية ولا هيئة أمم، وأن الجهاد هو أنجع دواء لهم». وأضاف أنه لم يعد لنا بد من ضرورة الجهاد المقدس كل حسب إمكاناته وقدراته لمواجهة هذه الوحشية البربرية التي تبيد أهلنا في قطاع غزة، وسط سلبية مؤسسات المجتمع الدولي وتواطؤ الأنظمة العربية الرسمية».

وبعد وقف إطلاق النار كلفت الجماعة وفداً من قياداتها بالسفر إلى العاصمة السورية دمشق لمقابلة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس -خالد مشعل- لتهنئته بالنصر على القوات الإسرائيلية في قطاع غزة^(٩٤). وقد حمل الوفد رسالتين من المرشد العام للجماعة لكل من خالد مشعل وإسماعيل هنية -رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة- وعبرت الرسالة الأولى عن تضامن الشعوب العربية والإسلامية الحرة مع المقاومة، والثانية عن المعنى نفسه «لقد رفعتم بالعزة أقدارنا وأجلتكم بالفخار رؤوسنا في معركة غير متكافئة بالمرّة على أقوى جيش في المنطقة»^(٩٦).

وحذر المرشد العام من أن إسرائيل ترتب للقيام بإعادة ضرب غزة مجدداً: «إن ما يجري في الساحة الآن من تهديدات وإجراءات وتدابير توحى بأن الصهاينة يرتبون في هذه الأيام لشن حرب جديدة على أهلنا في قطاع غزة»، ووجه دعوة للحكام العرب والمسلمين لدعم القضية الفلسطينية: «إن القضية الفلسطينية هي قضية كرامتنا وعزتنا، بل قضية وجودنا»، وحذر من التخلي عن المقاومة «سوف يتوسعون على حساب أرضنا وأوطاننا، وسوف يلعننا التاريخ في كل صفحاته».

٢- آليات التعامل مع الموقف وجهة نظر الإخوان المسلمين: مطالبات -مظاهرات - مساعدات

حددت الحركة مجموعة من المطالب عبر عنها قياداتها ونوابها في البرلمان رأت فيها أنها الإجراءات اللازم اتخاذها بشكل سريع للتعامل مع الموقف، وكان أهم هذه المطالب التي تم تقديمها في البرلمان ورفعها إلى رئيس الجمهورية ما يلي^(٩٧):

- بالنسبة للتعامل مع إسرائيل:

إلغاء إتفاقية السلام.

قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية.

المظاهرات المؤيدة لغزة من الأمن الإسرائيلي في تعامله مع مثل تلك المظاهرات التي خرجت أكثر من مرة داخل إسرائيل!!

ثانياً: الموقف غير الرسمي

بطبيعة الحال، المواقف الصادرة عن جهات غير رسمية أكثر حرية وحيوية، وغير مقيدة بالكثير من الحسابات والمصالح السياسية التي تتقيد بها المواقف الرسمية. ولذلك من المتوقع أن تكون المواقف غير الرسمية أكثر زخماً وأكثر جرأة، ولكنها بطبيعة الحال أيضاً أقل تأثيراً. والورقة إذ ترصد المواقف غير الرسمية في مصر من الحرب على غزة فهي تعنى برصد مواقف الإخوان المسلمين وأحزاب المعارضة والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام المستقل.

أ- الإخوان المسلمون:

كانت مواقف الإخوان المسلمين هي الأبرز من بين المواقف غير الرسمية من الحرب على غزة في مصر، وربما يعود ذلك في جانب منه إلى العلاقة بين الإخوان المسلمين وحركة حماس، وإلى نوعية القضية وارتباطها بمشروع المقاومة الحضارية للأمة الذي يدعمه الإخوان بشكل عام في مواقف متعددة من جانب آخر، وربما يعود في جانب ثالث إلى قدرة الجماعة على الحشد الجماهيري مما أعطى تحركاتهم زخماً برق في وسط التحركات الضعيفة لباقي التيارات السياسية.

١- رؤية الإخوان المسلمين للحرب: حرب ضد مشروع المقاومة الحضارية للأمة

قامت رؤية الإخوان المسلمين للحرب والمواقف الإقليمية منها على أنها صراع بين مشروعين في المنطقة: مشروع الاستسلام في مقابل مشروع المقاومة. فإذا كانت الحرب على أرض الواقع هي بين إسرائيل وحركة حماس فإن المواقف الإقليمية منها تعبر عن كل من المشروعين السابق ذكرهما. والإخوان المسلمون يدعمون مشروع المقاومة الذي تعبر عنه حماس في هذه اللحظة التاريخية، وقد عبر عن ذلك المرشد العام للإخوان -محمد مهدي عاكف- فيقول: «الخصائر (قليلة) بالنسبة إلى نجاح المقاومة، وهذه المعارك فُرِضت علينا. الصهاينة ليس لهم إلا المقاومة، وإذا أرادوا أن يقيموا دولة، فسننزل نقاومهم. أما إذا أرادوا أن يعيشوا مواطنين عاديين فمرحباً بهم في دولة فلسطين». وبالمعنى نفسه تحدث عضو مكتب إرشاد الجماعة الدكتور محمد مرسى وأكد أن المقاومة تستحق النصر من الدول والشعوب العربية؛ لأنها «أثبتت قدرتها على صد العدو والتصدي له وإجباره على التقهقر، وما يحدث على الأرض من فشل واضح لآلة الحرب الصهيونية المدعومة بترسانة الأسلحة الأمريكية أمام المقاومة يؤكد أنها ثابتة في المعركة».

أساسي، مع مشاركات محدودة لتيارات أخرى في بعض الحالات، وكانت المظاهرات الأكبر تلك التي تخرج بعض صلاة الجمعة، وقد لوحظ كثافة المظاهرات خارج العاصمة مما جعل البعض يتحدثون عن صفقة بين الإخوان والحكومة تقضي بأن يوقف الإخوان التظاهر في القاهرة في مقابل ترك الجماعة تتحرك بشكل أوسع في الأقاليم. ولكن الواقع يقول إن هناك مظاهرات ضخمة للإخوان شهدتها القاهرة وخصوصاً عند مسجد الفتح بميدان رمسيس، ومظاهرة عند مسجد رابعة العدوية بمدينة نصر، ومظاهرة ضخمة ضمت حوالي ٢٥ ألف مواطن خرجت من ميدان العباسية وانتهت بغمرة، ومظاهرة أمام نقابة الصحفيين بالاشتراك مع الاشتراكيين والكرامة والعمل وكفافية، وكذلك مظاهرة لزجات قيادات الإخوان أمام نقابة الصحفيين. وكانت أكبر مظاهرات الإخوان تلك التي خرجت في الإسكندرية، فقد خرج ٤٥ ألف شخص في ٥ تظاهرات بالميادين الرئيسية بالمدينة في ١٧-١-٢٠٠٩، بالإضافة لمظاهرات مستمرة لم تنقطع طوال الحرب، هذا إلى جانب العديد من المظاهرات في مختلف أنحاء مصر، والتي بلغت ذروتها أيام الجمع - كما ذكرنا - وقد وصل عددها يوم الجمعة ٢-١-٢٠٠٩ إلى ١٤٧ مظاهرة ووقفة احتجاجية ومؤتمراً في ١٧ محافظة، كما نظم الإخوان أكثر من مظاهرة للأطفال لإظهار التعاطف والدعم للأطفال غزة. وشهدت تلك التظاهرات صيحات الشجب والإدانة لإسرائيل ولجهازها الوحشية، والدعم والتأييد لغزة ولحركة حماس والمقاومة، والإدانة للوصية الرسمية والعربي. كما أدى المتظاهرون في أحيان كثيرة صلاة الغائب على أرواح شهداء غزة، كما صاحب تلك التظاهرات في بعض الأحيان حملات للتبرع بالدم (١٠٠).

وقد خصصت الجماعة صندوقاً لإعادة إعمار غزة بهدف جمع ٥٠ مليون دولار تتسلمها الحكومة الفلسطينية (المقالة) في غزة، على أن يكون جمع التبرعات تحت رعاية العديد من القوى السياسية (١٠١).

٣- رؤية الإخوان للموقف الرسمي المصري من الحرب:

رأت الجماعة في الموقف الرسمي المتخاذل - على حد وصفها - أنه يكشف مدى الانقسام بين الحكومة والشعب المصري. فبينما انتفض الأخير لنصرة الفلسطينيين في قطاع غزة، جاء الموقف الرسمي دون توقعات المصريين منه، ووصل الأمر بالإخوان إلى اتهام النظام بالخيانة والعمالة لصالح إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

ففي الأسبوع الأول من الحرب شن نواب الإخوان في مجلس الشعب هجوماً عنيفاً على الحكومة واتهموها بالتخاذل في مواجهة إسرائيل، وعبر عن ذلك نائب رئيس كتلة الجماعة في المجلس - حسين إبراهيم - حين قال إن اتخاذ قرار الحرب

وقف تصدير الغاز.

إلغاء اتفاقية الكوين.

- بالنسبة للتعامل مع حماس:

فتح معبر رفح.

دعم المقاومة بكل الوسائل خلال الحرب.

ففي بيان للجماعة عبر مرشدها الأعلى محمد مهدي عاكف أنه يجب قطع الغاز والبتترول عن العدو الصهيوني والمقاطعة الاقتصادية له وللدول المؤيدة له، ودعم المقاومة بكل الوسائل، واستخدام سلاح البترول ضد الدول الداعمة للعدو، وسحب الأرصدة العربية من بنوكها وإحياء روح الجهاد.

وقد عبر نواب الجماعة في مجلس الشعب عن هذه المطالب في أكثر من مناسبة، وعندما لم تتم الاستجابة لمطالبهم - ومعهم نواب المعارضة والمستقلين - قاموا بوقفة احتجاجية أمام المجلس بتاريخ ١٤ من يناير ٢٠٠٩ - عبروا فيها عن تضامنهم مع أهالي غزة، وعن احتجاجهم على رفض الحكومة هذه المطالب والتي كان من أبرزها الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة وإعادة النظر في اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وطرحها للاستفتاء الشعبي مرة أخرى، وفتح معبر رفح، ووقف تصدير الغاز المصري لإسرائيل، وطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، وسحب السفير المصري من تل أبيب. وقد أعلن النواب تسليمهم هذه المطالب إلى رئاسة الجمهورية ولكنهم لم يتلقوا رداً عليها.

كما أكد زعيم كتلة الإخوان في المجلس - سعد الكتاتني - أن الحكومة رفضت طلباً خطياً من نواب المعارضة والمستقلين بفتح معبر رفح والسماح لقوافل المساعدات الإنسانية والأطباء والصحفيين بدخول غزة، وتجميد العلاقات مع إسرائيل ووقف تصدير الغاز لها.

بالإضافة إلى المطالب السابقة، تقدم ٢٣ نائباً إخوانياً بطلب لرئيس مجلس الشعب لإدراج موضوع الآثار الناجمة عن الحرب الإسرائيلية على غزة على الحياة في مصر (٩٨).

أما بالنسبة للمحامين المنتمين للجماعة فقد أقاموا دعوى أمام محكمة القضاء الإداري طالبوا فيها بالزام الحكومة المصرية بفتح معبر رفح على الحدود المصرية - الفلسطينية للسماح بالعبور بين الجانبين لتقديم المساعدات أو تلقي المصابين للعلاج والفرار من العدوان الإسرائيلي على غزة (٩٩). كما قدم ٢٠ من المحامين المنتمين للجماعة بلاغاً إلى النائب العام يطالبونه فيه بالتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها قادة الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في قطاع غزة.

وقد عزز من مطالب الإخوان مظاهرات ضخمة شارك فيها الآلاف وعشرات الآلاف من المواطنين المنتمين للجماعة بشكل

المشاركة فيهما دليل قاطع على مدى الانقسام العربي وانفصال النظام المصري عن نبض شعبه الذي يتألم أشد الألم من المجازر التي تُرتكب بحق أهالي غزة على مرأى ومسمع من العالم». كما طالب النظام المصري «بأن يكون سبباً في إعاقة عقد قمة عربية، وأن يترفع عن حساسيات مكان انعقاد القمة التي لا وقت لها الآن»^(١٠٥).

٤- الموقف من دول الممانعة: ممانعة مقابل اعتدال أم مقاومة مقابل استسلام؟

بداية رفضت الجماعة على لسان مرشدتها العام التسمية التي أطلقت على التقسيم الذي يجعل من الدول العربية والإقليمية معسكرين: الممانعة والاعتدال «يسمون أجنحة المقاومة ممانعة، هذه اللقطات والتسميات السياسية التي يحاول البعض أن يضيفها على بعض البلاد لا أتدخل فيها، نحن محور المقاومة لا الممانعة». ويرى المرشد أن التقسيم الحقيقي يبرز فريقين، فريق يؤمن بالاستسلام وآخر بالمقاومة والجهاد «هناك أجنحتين على الساحة، الأولى للاستسلام ويؤمن بها فريق رام الله وزعماء دول عربية، والثانية للمقاومة والجهاد لطرد الصهاينة. ومن يؤمنون بالأجنحة الأولى يروجون هذا الكلام». وقد دافع عاكف عن دول الفريق الثاني، وهي إيران وسوريا وقطر، ورأى أنها تشكل مع جماعة الإخوان المسلمين محوراً للممانعة. وقد أشاد عاكف بالموقف الإيراني ورأى فيه شيئاً من النخوة والرجولة والإنسانية، ورفض مقولة إن إيران تستخدم حماس في الصراع حول ملفها النووي، بل أشاد بالتوجه الإيراني لحماس، وانتقد في المقابل الغياب العربي «إيران هي من اتجه إلى حماس، كما فعل الإخوان، حين شعرت بأن علينا واجباً لدعم المقاومة التي يتواطأ عليها العالم». ودافع المرشد العام كذلك عن سوريا وقطر رافضاً ما يقال عن استغلالهما القضية الفلسطينية لتحقيق مصالح وأهداف إقليمية، بل أكثر من ذلك دافع عاكف عن الدولتين في النقد الموجه لهما بعدم مقاومة الاحتلال في الجولان بالنسبة للأولى واستضافة أكبر قاعدة أمريكية في المنطقة بالنسبة الثانية «قطر تستضيف قواعد أمريكية ومكتباً صهيونياً، ووقفت موقفاً رجولياً. وسوريا عندها أرض محتلة، لكنها أوتت المقاومين»^(١٠٦).

ب- أحزاب المعارضة:

لم يكن دور أحزاب المعارضة بالدور البارز أثناء الحرب على غزة إلى الحد الذي جعل البعض يشبهونها بالجمعيات الخيرية، وأن أقصى ما فعلته كان إصدار البيانات والدعوة لمؤتمرات لم يحضرها سوى العشرات من كوادرها. والأغرب أن بعض أحزاب المعارضة تبنت وجهة النظر الرسمية وتبنت أدواتها نفسها في التعامل مع الموقف^(١٠٧). والحقيقة أنه بالنسبة للمجموعة الأولى من الأحزاب فإن السبب في ذلك لا

على غزة تم إعلانه من القاهرة خلال لقاء وزير الخارجية المصري مع نظيرته الإسرائيلية، حيث بدا أبو الغيط وكأنه وزير خارجية إسرائيل وليس وزير خارجية مصر.

وفي مجلس الشعب أيضاً تقدم نائب الإخوان حمدي حسن باستجواب يتهم فيه الحكومة بالتواطؤ مع إسرائيل في الحرب على غزة، ويرى النائب أن رئيس الوزراء ووزير الخارجية قد تواطأ مع إسرائيل لضرب الفلسطينيين.

وقد رفضت الجماعة المبادرة المصرية التي تقدم بها الرئيس مبارك لإيقاف الحرب على غزة، واعتبرت أن ما نصت عليه المبادرة بشأن وقف إطلاق النار بين الطرفين يعني ضمناً المساواة بين المعتدين وأصحاب الأرض، وهو ما يعد أمراً غير منصف «نرفض المبادرة لصدورها بطريقة انفرادية، كما أنها تتسم بغموض شديد خصوصاً فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين»^(١٠٢). وقد استغرب المرشد العام انتظار الرئيس مبارك ١٢ يوماً لإعلان مبادرة لوقف المجازر، وعندما تأتي المبادرة تظهر بأجنحة تخدم إسرائيل «إنها مبادرة صهيونية، تخدم أهداف الاحتلال في غزة»، وفي قبول إسرائيل المبدئي لها ما يؤكد ذلك «الصهاينة دائماً يرفضون دعوات السلام، فلماذا يقبلون بالمبادرة المصرية إلا إذا كانت ترضيهم أو أنهم هم من وضعوها»^(١٠٣).

كذلك اعترض الإخوان على مقاطعة مصر للقمة العربية التي كان من المقرر أن تقام بالعاصمة القطرية -الدوحة- بل وعمدت إلى إفشالها بالحيلولة دون اكتمال نصابها القانوني، حيث أدان الإخوان المسلمون بمصر ما وصفوه بالمساعي المصرية السعودية لإفشال قمة الدوحة، مطالبين القادة الذين سيحضرون القمة بتأكيد مطالب المقاومة. وفي بيان له استنكر المرشد العام للجماعة «تقاعس بعض الدول العربية الكبيرة -وعلى رأسها مصر والسعودية والمغرب- عن الاستجابة لدعوة قطر ورفضها حضور القمة»، كما أدان «سعي هذه الدول لإفشال انعقادها بتحريض دول أخرى على الحذو حذوها ورفض الحضور حتى لا يكتمل النصاب القانوني للانعقاد». بل أكثر من ذلك أنه رأى أن عقد قمة الدوحة «فريضة على كل الحكام العرب من أجل وقف شلال الدم وجريمة قتل الأطفال والنساء والشيوخ والتدمير الممنون للمؤسسات والمساكن والمزارع في غزة؛ لأنه لا يليق أن يكون نصيب جريمة بشعة بهذا الحجم ومصيبة جلت بهذا القدر، مجرد لقاء تشاوري على هامش مؤتمر اقتصادي» وذلك في إشارة إلى قمة الكويت الاقتصادية^(١٠٤).

وقال الدكتور محمد سعد الكتاتني -رئيس كتلة الإخوان في مجلس الشعب: «إن استمرار النظام المصري في إعاقة عقد قمة عربية حول المجازر الصهيونية بحق أهالي غزة ورفضه

فبالنسبة لموقفه من النظام الرسمي فقد هاجمه صباحي في جلسة لمجلس الشعب في ١٤-١-٢٠٠٩ واتهمه بالمسؤولية عن العجز العربي، ووصف الدبلوماسية المصرية بأنها مهترنة ولم ترق لإمكانات مصر^(١١٢): (المصري ١٥-١-٢٠٠٩).

أما بالنسبة للمقاومة، فقد أكد صباحي أن المقاومة الفلسطينية حققت نصرًا مهمًا؛ لأن إسرائيل فشلت في مهمتها بتصفية فصائل المقاومة. وناشد القوى الوطنية الكف عن مهاجمة حماس؛ لأن هذا «يصب في خانة العدو وليس المقاومة»^(١١٣).

وبالنسبة لموقفه من حزب الله وتصريحات أمينه العام حسن نصر الله، فقد انتقد صباحي تلك التصريحات ورأى أن هناك حدودًا لانتقاد دولة بحجم مصر «إن مصر لها تكوين خاص وعليه أن ينتقي كلماته عندما ينتقدها». كما أكد أن مثل هذه التصريحات لها تأثيراتها السلبية «إن تصريحات نصر الله من شأنها إدخالنا في معارك ثانوية لا تفيد الحركة الوطنية»^(١١٤).

أما رؤيته لمطالب الشعب المصري للرد على أحداث غزة فقد حددها في: فتح المعابر بما يضمن السيادة المصرية عليها، وطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، وسحب السفير المصري من تل أبيب، ووقف تصدير الغاز، وتجميد اتفاقية كامب ديفيد. كما طالب صباحي القوى الوطنية بإعلان اختلافها مع الرئيس مبارك بشأن فتح المعبر واشترطها حضور ممثلين عن الاتحاد الأوروبي والسلطة الوطنية الفلسطينية^(١١٥).

وعلى صعيد الدعم للشعب الفلسطيني قدم حزب الكرامة واحدة من أوائل القوافل المقدمة من أحزاب المعارضة مزودة بالمعونات الطبية والغذائية^(١١٦).

أما الحزب الناصري فقد نظم بعض المؤتمرات الشعبية، منها مؤتمر مهم ناقش قضية تصدير الغاز من أبعاده المختلفة -وهو ما تم التطرق إليه في جزئية منفصلة سابقًا- ووصل إلى توقع بأنه لو منعت مصر تصدير الغاز لإسرائيل فإن عدوانها على غزة سيتوقف بعد ساعتين. كذلك صدق المكتب السياسي للحزب على قرار برفع علم فلسطين على مقار الحزب كنوع من التأييد للشعب الفلسطيني^(١١٧).

كذلك نظم حزب السلام الديمقراطي قافلة إغاثة لأهالي غزة محملة بالأدوية والإسعافات الأولية ودواء نادر للحالات الحرجة^(١١٨).

أما حزب الجبهة الديمقراطية فقد دعا في بداية الحرب الحكومة المصرية والجامعة العربية لإثارة نقاش عاجل في الأمم المتحدة حول العدوان الإسرائيلي وإدانته دوليًا. كما عقد الحزب مؤتمرًا أيد فيه د. أسامة الغزالي حرب الموقف المصري من

يعود إلى تقصير من جانبها، بل هو استمرار للمشكلات التي تعانيها الحياة الحزبية في مصر، فالأحزاب في مصر ضعيفة هيكلية ومادية، وليس لها حضور فعال بالشارع المصري - بصرف النظر عن الأسباب هل هي ناتجة عن التدخل الحكومي أم للعجز النابع من داخل الأحزاب نفسها- وغير مؤثرة في الحياة السياسية بمصر.

هذا لا يعني أن أحزاب المعارضة لم تفعل شيئًا، ففي مجلس الشعب كان الهجوم الشديد على إسرائيل من قبل نواب أحزاب المعارضة في مجلس الشعب ومعهم نواب الإخوان المسلمين والنواب المستقلون، ومطالبتهم الحكومة المصرية بجملة من التحركات لإيقاف العدوان -كما سبقت الإشارة إليها- وكذلك اعتصامهم أمام مجلس الشعب ووقفهم الاحتجاجية في ١٤-١-٢٠٠٩، وذهاب وفود منهم إلى رفح لمحاولة عبور المعبر وتقديم الدعم للأشقاء في غزة، وتم منعهم من ذلك أكثر من مرة رغم حصولهم على موافقة مسبقة من د. فتحي سرور، وفي الوقت نفسه الذي سُمح فيه لبعض الوفود الأوروبية بالدخول. هذا مما يؤكد استمرار الحكومة في عرقلة النشاط الحزبي والمعارض بشكل عام على جميع المستويات^(١١٨).

وفي بداية الحرب توجه وفد من نواب المعارضة -الأحزاب والمستقلون والإخوان- إلى قصر عابدين لمقابلة ممثل رئاسة الجمهورية وتسليمه قائمة بمطالبهم الداعية لرفع الحصار عن غزة والتحرك لمساندتها والسماح بوصول المساعدات إليها، وقالوا إنهم يريدون وصول هذه القائمة إلى الرئيس مبارك^(١١٩).

وقد أيد نواب حزبي التجمع والوفد بمجلس الشعب بيان الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الذي ألقاه د. عبد الأحد جمال الدين -ممثل الأغلبية - في ٢٥-١-٢٠٠٩^(١٢٠).

إلى جانب هذا كان هناك بعض الفعاليات والتحركات والمطالبات التي يمكن رصدتها من بعض الأحزاب المصرية، فقد نظمت الأحزاب بعض المؤتمرات والتظاهرات سواء بشكل منفرد أو جماعي، أو بالاشتراك مع الإخوان المسلمين.

فقد نظمت أحزاب المعارضة مؤتمرًا شعبيًا بسوهاج للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وشارك فيه أحزاب الوفد والناصرى والدستوري الحر والخضر والكرامة والوفاق الوطني ومعهم حركة كفاية^(١٢١)، كما شارك حزبا الكرامة والعمل (المجمد نشاطه) وحركة كفاية مع الإخوان في تظاهرة ضخمة أمام نقابة الصحفيين، وقد سبقت الإشارة إليها.

أما على صعيد التحركات المنفردة، فرغم أنه مازال تحت التأسيس، إلا أن حزب الكرامة يبدو هو الأنشط والأكثر تحركًا خلال الحرب، وربما يعود ذلك إلى طبيعة شخصية وكيل مؤسسيه النائب حمدين صباحي وإلى خلفيته الناصرية والقومية.

لم يكن حجم التظاهرات هو المؤشر الوحيد على الدعم والتأييد فقد كان حجم التبرعات المصرية المادية والعينية ليس بالقليل في ظل الظروف الاقتصادية السيئة

بالقليل في ظل الظروف الاقتصادية السيئة التي يمر بها العالم، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن حملات التبرع بالدم لم تتوقف طوال فترة الحرب لتلبية احتياجات المصابين في قطاع غزة. وقد أشار عديد من الخطباء في المساجد إلى أن ما يشهده الشارع المصري من دعم لغزة هو ليس تبرعات ولكن هو جهاد واجب على جميع أفراد الأمة.

الهوامش:

(١) من خطاب الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بحلول العامين الهجري والميلادي، القاهرة في ٣٠/١٢/٢٠٠٨.

موقع الهيئة العامة للاستعلامات:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/PIInstitution/President/Speshes/000002/0401010200000000001026.htm>

(٢) من كلمة الرئيس مبارك في افتتاح المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الفرنسي ساركوزي، شرم الشيخ في ٦/١/٢٠٠٩، الأهرام، ١/٧/٢٠٠٩.

(٣) من خطاب الرئيس مبارك أمام القمة الاقتصادية، الكويت في ١٩/١/٢٠٠٩.

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/PIInstitution/President/Speshes/000002/0401010200000000001029.htm>

(٤) من تصريحات الرئيس مبارك للتلفزيون المصري، القاهرة في ٢/١/٢٠٠٩. الأهرام ٣/١/٢٠٠٩.

(٥) من خطاب الرئيس مبارك بمناسبة عيد الشرطة، القاهرة ٤/٢/٢٠٠٩.

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/PIInstitution/President/Speshes/000002/0401010200000000001033.htm>

(٦) من خطاب الرئيس مبارك، القاهرة ١٧/١/٢٠٠٩.

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/PIInstitution/President/Speshes/000002/0401010200000000001027.htm>

الحرب على غزة رغم وصفه له بالضعف؛ لأنه أعطى انطباعات سلبية تجاه الموقف المصري رغم أن الواقع يأتي بالعكس. كما هاجم حرب صواريخ حماس، ووصف حركة حماس بأنها قامت بالانقلاب على السلطة الشرعية لمحمود عباس^(١١٩). وفي بيان له أكد د. أسامة الغزالي حرب ضرورة بدء عمل جاد لإنهاء الخلاف الفلسطيني-الفلسطيني الذي يندر بتدمير ما تبقى من القضية الفلسطينية^(١٢٠).

أما حزب التجمع فشارك بالعديد من الوقفات الاحتجاجية، ونظم اتحاد النساء التقدمي بالحزب وقفة احتجاجية أيضاً^(١٢١). ودعا حزب الخضر الأحزاب في دول العالم المختلفة للضغط على حكوماتها لإيقاف العدوان. أما حزب مصر العربي الاشتراكي فقد دعا الجماهير العربية لإعلان انتفاضة عارمة ضد ما يحدث في غزة وضد الأنظمة العربية المستسلمة^(١٢٢).

وقد قامت الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) بالعديد من الفعاليات مثل الدعوة لإقامة دعاوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد منفذي الاعتداءات على غزة^(١٢٣)، والمشاركة في التظاهرات والوقفات الاحتجاجية، في الأزهر^(٩) مع حزب العمل واللجنة المصرية لفك الحصار عن غزة وحركة شباب ٦ أبريل^(١٢٤)، وأمام نقابة الصحفيين مع الإخوان المسلمين والاشتراكيين وحزب العمل في ٢٩-١٢/١٢٠٥). كذلك شارك المنسق العام للحركة جورج إسحاق بالعديد من الفعاليات والمؤتمرات.

ج- مؤسسات المجتمع المدني:

لم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للنقابات-خصوصاً نقابات الصحفيين والمحامين- والجمعيات المختلفة-ومنها جمعية الهلال الأحمر- التي شاركت في التظاهرات المختلفة، ونظمت حملات لجمع التبرعات، وحملات للتبرع بالدم لنصرة الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة.

د- الدعم الشعبي:

لقد عبّر غالبية الشعب المصري عن تأييدهم ودعمهم الكاملين للمقاومة في غزة، وليس أدل على ذلك من مئات بل آلاف المظاهرات والوقفات الاحتجاجية التي شارك فيها الشعب المصري بجميع انتماءاته. حملت المظاهرات شعارات التنديد بالحرب على غزة، وتأييد المقاومة ودعمها، ومطالبة الأنظمة العربية بالوقوف إلى جانب غزة الصامدة. فخرج الملايين من أفراد الشعب المصري في جميع المحافظات المصرية، وفي الجامعات المختلفة، وفي الميادين الرئيسية، لا يجمعهم سوى التأييد للمقاومة والمطالبة بدعمها.

ولم يكن حجم التظاهرات هو المؤشر الوحيد على هذا الدعم والتأييد، فقد كان حجم التبرعات المصرية المادية والعينية ليس

(٢٢) من خطاب الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بحلول العامين الهجري والميلادي، القاهرة في ٢٠٠٨/١٢/٣٠، الهيئة العامة للاستعلامات، مصدر سابق.

(٢٣) الأهرام، ٢٠٠٨/١٢/٣٠ و ٢٠٠٩/١/٤ و ٢٠٠٩/١/١٥.

(٢٤) المصري اليوم، ٢٠٠٨/١٢/٣٠.

(٢٥) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٢.

(٢٦) الأهرام، ٢٠٠٩/١/٣.

(٢٧) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٢.

(٢٨) مقابلة تلفزيونية مع أبو الغيط على قناة أوربت، تقرير عن المقابلة على موقع المؤتمر نت:

<http://www.almotamar.net/news/66840.htm>

(٢٩) الأهرام ٢٠٠٩/١/٢.

(٣٠) الأهرام ٢٠٠٨/١٢/٢٨.

(٣١) الأهرام، ٢٠٠٨/١٢/٢٨.

(٣٢) الأهرام، ٢٠٠٩/١/٤.

(٣٣) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٥.

(٣٤) الأهرام، ٢٠٠٩/١/١٢.

(٣٥) الأهرام، ٢٠٠٩/١/١٩.

(٣٦) الأهرام، ٢٠٠٩/١/١١.

(٣٧) الأهرام، ٢٠٠٩/٢/٢.

(٣٨) الأهرام، ٢٠٠٩/٢/٢.

(٣٩) تتكون اللجنتان العامتان في مجلسي الشعب والشورى من رؤساء اللجان في المجلسين وممثلين عن المعارضة والمستقلين.

(٤٠) الدستور، ٢٠٠٩/١/٢٦.

(٤١) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٧.

(٤٢) الأهرام، ٢٠٠٩/١/١٥.

(٤٣) الأهرام، ٢٠٠٩/١/١٨.

(٤٤) الدستور، ٢٠٠٩/٢/٢٢.

(٤٥) الدستور، ٢٠٠٩/١/٢٠.

(٤٦) الأهرام، ٢٠٠٩/١٨-١٥-١٢.

(٤٧) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٢٦.

(٤٨) الأهرام، ٢٠٠٩/١/١.

(٤٩) الأهرام، ٢٠٠٨/١٢/٣١.

(٥٠) الأهرام، ٢٠٠٩/١/٨.

(٧) من خطاب الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بحلول العامين الهجري والميلادي، القاهرة في ٢٠٠٨/١٢/٣٠، الهيئة العامة للاستعلامات، مصدر سابق.

(٨) من خطاب الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بحلول العامين الهجري والميلادي، القاهرة في ٢٠٠٨/١٢/٣٠، الهيئة العامة للاستعلامات، مصدر سابق.

(٩) من خطاب الرئيس مبارك، القاهرة ٢٠٠٩/١/١٧، الهيئة العامة للاستعلامات، مصدر سابق.

(١٠) من خطاب الرئيس مبارك، القاهرة ٢٠٠٩/١/١٧، الهيئة العامة للاستعلامات، مصدر سابق.

(١١) من تصريحات الرئيس مبارك للتلفزيون المصري، القاهرة في ٢٠٠٩/١/٢، الأهرام، ٢٠٠٩/١/٣.

(١٢) من خطاب الرئيس مبارك أمام مؤتمر إعادة الإعمار، شرم الشيخ في ٢٠٠٩/٣/٢.

موقع الهيئة العامة للاستعلامات:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/PIstitution/President/Speeches/000002/040101020000000000101035.htm>

(١٣) من خطاب الرئيس مبارك، القاهرة ٢٠٠٩/١/١٧، الهيئة العامة للاستعلامات، مصدر سابق.

(١٤) من خطاب الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بحلول العامين الهجري والميلادي، القاهرة في ٢٠٠٨/١٢/٣٠، الهيئة العامة للاستعلامات، مصدر سابق.

(١٥) من خطاب الرئيس مبارك، القاهرة ٢٠٠٩/١/١٧، الهيئة العامة للاستعلامات، مصدر سابق.

(١٦) من خطاب الرئيس مبارك، القاهرة ٢٠٠٩/١/١٧، الهيئة العامة للاستعلامات، مصدر سابق.

(١٧) من خطاب الرئيس مبارك بمناسبة عيد الشرطة، القاهرة ٢٠٠٩/٢/٤، الهيئة العامة للاستعلامات، مصدر سابق.

(١٨) من خطاب الرئيس مبارك أمام القمة الاقتصادية، الكويت في ٢٠٠٩/١/١٩، الهيئة العامة للاستعلامات، مصدر سابق.

(١٩) من خطاب الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بحلول العامين الهجري والميلادي، القاهرة في ٢٠٠٨/١٢/٣٠، الهيئة العامة للاستعلامات، مصدر سابق.

(٢٠) من خطاب الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بحلول العامين الهجري والميلادي، القاهرة في ٢٠٠٨/١٢/٣٠، الهيئة العامة للاستعلامات، مصدر سابق.

(٢١) من خطاب الرئيس مبارك، القاهرة ٢٠٠٩/١/١٧، الهيئة العامة للاستعلامات، مصدر سابق.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34CC85B9-8A43-45C0-8868-505401BD7B03.htm>

(٦٨) الدستور، ٢٠٠٩/١/١٧ .

(٦٩) الجزيرة. نت، مبارك: ملف التهدئة منفصل عن شاليط، ٢٠٠٩/٢/١٧ .

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/63FD7E1C-763B-4B38-83BA-2A1DD4F1DBFD.htm>

(٧٠) الأهرام، ٢٠٠٩/٢/٢٠ .

(٧١) الأهرام، ٢٠٠٩/٢/٢١ .

(٧٢) الأهرام، ٢٠٠٩/٢/٢٧-٢٢ .

(٧٣) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٢٣ و ٢٠٠٩/٢/٢٨، والأهرام، ٢٠٠٩/١/٣٠، والدستور، ٢٠٠٩/٣/٢ .

(٧٤) تناولت جريدة الأهرام أخبار معبر رفح في جميع أعدادها الصادرة منذ ٢٠٠٨/١٢/٢٧ وحتى ٢٠٠٩/١/٣١ .

(٧٥) المصري اليوم، ٢٠٠٨/١٢/٢٩ .

(٧٦) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٩-٦، والدستور، ٢٠٠٩/١/١٢ .

(٧٧) الدستور، ٢٠٠٩/٢/٣ .

(٧٨) المصري اليوم، ٢٠٠٩/٢/٥ .

(٧٩) الدستور، ٢٠٠٩/١/٢١ و ٢٠٠٩/٢/١، والمصري اليوم، ٢٠٠٩/٢/١ .

(٨٠) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/١١ .

(٨١) الدستور، ٢٠٠٩/٢/٣ .

(٨٢) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/١٤ .

(٨٣) المصري اليوم، ٢٠٠٩/٢/٤ .

(٨٤) الدستور، ٢٠٠٩/٢/٢٧ .

(٨٥) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/١ .

(٨٦) الجزيرة. نت، انقسام عربي إلى ثلاث قمم لبحث الوضع بغزة، ٢٠٠٩/١/١٤ .

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E6152A1D-04B2-4ECA-BA10-B9523135F161.htm>

(٨٧) الدستور، ٢٠٠٩/١/١٩ .

(٨٨) مقابلة تلفزيونية مع أبو الغيط على قناة أوربت، تقرير عن المقابلة على موقع المؤتمر نت:

<http://www.almotamar.net/news/66840.htm>

(٨٩) الدستور، ٢٠٠٩/١/١٥ .

(٥١) الأهرام، ٢٠٠٩/١/١١ .

(٥٢) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٩ .

(٥٣) المصري اليوم ٢٠٠٩/١/١٧ والأهرام، ٢٠٠٩/١/١١-٨-٧ .

(٥٤) الأهرام، ٢٠٠٩/١/١٥-١٤ .

(٥٥) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/١٤ .

(٥٦) تصريح خلال ندوة الغرفة التجارية المصرية الأمريكية في ١٨-١-٢٠٠٩، المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٢٠ .

(٥٧) الجزيرة. نت، الدور المصري في أحداث غزة وتداعياته المستقبلية، ٢٠٠٩/١/٧ .

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EE3E1A47-DD43-48E3-A4A8-A24BFC9B7C8A.htm>

(٥٨) الجزيرة. نت، الدور المصري في أحداث غزة وتداعياته المستقبلية، مصدر سابق.

(٥٩) فهمي هويدي، ليفني تمثل مصالحهم، الدستور، ٢٠٠٩/١/١٩ .

(٦٠) الأهرام، ٢٠٠٩/١/٦ .

(٦١) الجزيرة. نت، غموض حول المبادرة المصرية وحماس ترفض القوات الدولية، ٢٠٠٩/١/٨ .

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F292B5F1-23F6-4E11-8F06-D34269230184.htm>

(٦٢) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٩ .

(٦٣) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/١٥ .

(٦٤) موقع جريدة الحياة، القاهرة تواصل مفاوضاتها مع الحركة والدولة العبرية، ٢٠٠٩/١/١٩ .

http://www.alhayat.com/arab_news/levant_news/01-2009/Item-20090118-eadc4981-c0a8-10ed-00be-6108543a472a/story.html

(٦٥) موقع جريدة الحياة، جلعاد في القاهرة اليوم، ووفد «حماس» بعد غد للبحث في سبل تنفيذ المبادرة المصرية، ٢٠٠٩/١/٢٠ .

http://www.alhayat.com/arab_news/levant_news/01-2009/Item-20090119-f01817fc-c0a8-10ed-00be-61086572ca6c/story.html

(٦٦) الجزيرة. نت، «حماس» تدرس بمرونة مدة التهدئة وتمسك بفتح المعابر، ٢٠٠٩/١/٢٦ .

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1922E0AD-4AC0-49B2-B0CE-69E22686B609.htm>

(٦٧) الجزيرة. نت، بليز يصل القاهرة وميتشل يلتقي مبارك لبحث التهدئة، ٢٠٠٩/١/٢٨ .

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7BFC9052-FCA9-497A-A4F6-3564EA77EB64.htm>

(١٠٦) موقع جريدة الحياة، عاكف يدافع عن «حماس» وسوريا وقطر وإيران، ٢٠٠٩/٢/١٠:

http://www.alhayat.com/arab_news/levant_news/02-2009/Item-20090209-5c4442a0-c0a8-10ed-0095-ef17bbf3adfc/story.html

- (١٠٧) الدستور، ٢٠٠٩/١/٢١ .
(١٠٨) الدستور، ٢٠٠٩/١/٣٠ .
(١٠٩) المصري اليوم، ٢٠٠٨/١٢/٢٩ .
(١١٠) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٢٦ .
(١١١) الدستور، ٢٠٠٩/١/١٨ .
(١١٢) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/١٥ .
(١١٣) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٣ .
(١١٤) المصري اليوم، ٢٠٠٩/٢/١ .
(١١٥) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٣ .
(١١٦) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/١٥ .
(١١٧) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/١٤-٩ .
(١١٨) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٩ .
(١١٩) الدستور، ٢٠٠٩/٢/٨ .
(١٢٠) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١٢/٢٩ .
(١٢١) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/١٤ .
(١٢٢) المصري اليوم، ٢٠٠٨/١٢/٢٩ .
(١٢٣) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٣ .
(١٢٤) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٩ .
(١٢٥) المصري اليوم، ٢٠٠٨/١٢/٣٠ .

(٩٠) الدستور، ٢٠٠٩/١/٢٤ .

(٩١) الدستور، ٢٠٠٩/١/١٣ .

(٩٢) الدستور، ٢٠٠٩/١/١٤ .

(٩٣) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٢٦ .

(٩٤) تكون الوفد من أعضاء مكتب الإرشاد في الكتلة البرلمانية، إضافة إلى عدد من المراقبين العامين في بعض الأقطار العربية والإسلامية.

(٩٥) نفي سعد الحسيني - عضو مكتب الإرشاد، عضو الكتلة البرلمانية للإخوان- أن يكون الوفد قد حمل رسالة من مرشد الجماعة أو أن يكونوا ممثلين لوفد من جماعة الإخوان، بل هي زيارة جاءت من منطلق الصفة البرلمانية.

(٩٦) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٢٦ .

(٩٧) المصري اليوم، ٢٠٠٨/١٢/٢٩ .

(٩٨) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٢٢ .

(٩٩) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٢١ .

(١٠٠) الدستور ١٨-١٩-٢٢/١/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢/٨ ، والمصري اليوم ٢٠٠٨/١٢/٣٠ و ٢٠٠٩/١/٢٢-٦-٣ .

(١٠١) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/١٩ .

(١٠٢) المصري اليوم، ٢٠٠٩/١/٩ .

(١٠٣) الجزيرة. نت، الإخوان يرفضون مبادرة مبارك لوقف إطلاق النار بغزة، ٢٠٠٩/١/٨:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3275BACE-714F-47B3-9BB2-5FAF6E7A3FF1.htm>

(١٠٤) الجزيرة. نت، إخوان مصر يدينون مساعي إفشال قمة الدوحة، ٢٠٠٩/١/١٦:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/411C2655-3384-49F7-822E-2DA52E65FBC3.htm>

(١٠٥) الجزيرة. نت، إخوان مصر ينتقدون رفض القاهرة قمة الدوحة، ٢٠٠٩/١/١٤:

